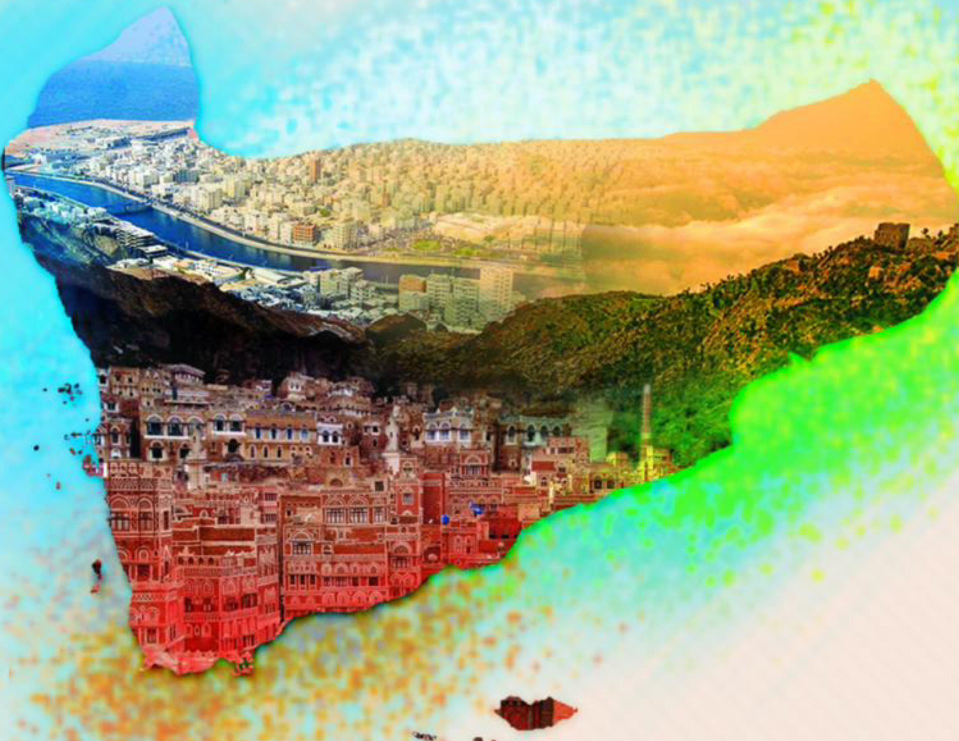
سلسلة يمن النصر

٥

الأسباب الحقيقيّة

للعدوان السعودي الأمريكي

..... على اليمن .....



بلال محمد الحكيم

المجلس الزيدي الإسلامي

صنعاء | ١٤٣٩هـ

"وهل تعتقد أنه يمكن أن يصل الأمريكيون إلى اليمن,
أو يقوم أحدٌ بعملٍ يخدم الأمريكيين ثم لا يضع
تبريرات مسبقة يقدِّمها؟ وتسمعُها من التلفزيون،
وتقرأُها في الصحف، وتسمعها من الإذاعة، ويتداولها
الناس فيما بينهم بالمجان، هذه من السيئات".

الشهيد القائد السيد حسين بدر الدين الحوثي
ملزمة خطورة دخول أمريكا إلى اليمن



٥

الأسْبَابُ الحَقِيقِيَّة

للعُدوَان السُعُودِي الأمَرِيكِي

عَلى اليَمَن

بلال محمد الحكيم



المجلس الإسلامي

صنعاء | ١٤٣٩هـ

الطبعة الأولى

١٤٣٩هـ / ٢٠١٨م

تنسيق وإخراج: حفظ اللّه عقيل

Mobial : 774373456 – 737247737
e-mail : hefdallahageel@gmail.com



البريـــــــــد: Zmagls5@gmail.cor
الموقع الإلكتروني: www.zaidiah.cor
قناة التلقـــرام : https://t.me/zmagl
الفيســــــبوك: www.facebook.com/AlMaglisAlZZaidiAlEslam

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة سلسلة يمن النصر

شن العدوان الأمريكي السعودي الإماراتي عدوانَه على اليمن من غيرِ ما جُرم ، ولا سابقِ إنذار ، وارتكَبَ أفظع المحرَّمات ، وتجاوز كثيرا من الخطوط التي كان يلتزم بها حتى الصهاينة ، فضرَبَ الأسواق ، والأعراسَ ، والمقابرَ ، والمساجد ، والمشافي ، والأحياء السكنية ، وصالات العزاء ، وبالأسلحة المحرمة ، وانحدر إلى مستوىً سحيقٍ من الحقد والحقارة ، جعله يقصف مدينة صنعاء وغيرها بالقنابل النيترونية ، مدمِّرا آلاف المساكن ، وموقِعا عشرات الآلاف من الضحايا ، ووثقت التقارير الأممية قصْفَه بالقنابل العنقودية للأحياء السكنية في محافظات مختلفة ، منها صعدة وحجة ، وأحياء في العاصمة صنعاء.

ظنّ العدو بإيغالِه في جرائم الحرب ، وخرقِه لعادات المجرمين ، أنه سيقتل روح المقاومة في الشعب اليمني ، وأنه كلما تجاوزَ السقوفَ المعتادة في جرائم الحرب كلما ساق اليمنيين إلى الاستكانة والاستسلام ، غير أن العكس هو ما حدث ، حيث أدَّى ذلك إلى

تضاعف الصمود الأقوى ، وتصاعد روح الثورة والمقاومة ، واشتعال جذوة الحمية والغضب في قطاعاتٍ واسعةٍ في هذا الشعب.

اليمن بين فظاعة العدوان من جهة ، وفرادته في الصمود والعنفوان من جهة أخرى ، أضفى على هذه الحرب استثنائيةً غيرَ معهودة ، فالعدوُّ المدجَّجُ بأفضل الأسلحة ، وأحدثها ، وبمعية أكثرِ الحلفاء ، وأوفرِ الأموال ، ينهزم أمام أفقرِ شعبٍ ، وأضعفِ حكومة ، وأمام شعبٍ محاصَرٍ من كل شيء إلا من الإرادة القوية ، والعزيمة الصلبة ، والإيمان بالقضية العادلة ، وكان هذا التناقض الفريد مولِّدا للعظمة ، ومشيرا بوضوح إلى الاستثنائية التاريخية ، وهو ما يستوجب الوقوف حوله ، رواية ودراية ، وتأملا ، وتحليلا ، وتقييما ، ليس لكي نستمتع بمحطات النضال ، وحكايات الأبطال ، وانهزام أعدائنا ، وتبعثر أحلامهم ، ولكن لكي نعي تاريخنا ، وإمكاناتنا ، وحراكنا ، بما يعطينا الرؤية الأوضح لصناعة مستقبلنا.

في خطتها الاستثنائية لعامي ٢٠١٦م و٢٠١٧م أقرَّت لجنة الثقافة والإعلام بالمجلس الزيدي الإسلامي العملَ على مواجهة العدوان بالمعرفة ، والتوعية ، من خلال عددٍ من الأنشطة ، منها (سلسلة يمن النصر)؛ إيمانا بأن عدوانا بهذا الشكل والحجم والخِسة والحقارة

والفظاعة واللاسببية ، لا بد وأنه وجَّه طعنـاتٍ غائرة ، وترك جروحا عميقة في جسد شعبنا اليمني المسلم ، وأن من الصعب أن يطوي التاريخ هذه الصفحة بدون استخلاصِ الدروسِ والعبر منها.

هذه السلسلة المعنونة بـ(يمن النصر) هي عبارة عن كتابات توثِّق جذور وأسباب العدوان السعودي الأمريكي على اليمن وفظاعة مظاهره ، وانفراد عملائه ومرتزقته في الدناءة ، وأدوارهم في التخريب والخسة ، وتحكي قصة ملحمية ، فصولها نسجت من فرادة الشعب اليمني في عبقرية الصمود ، وتميُّزِ المواجهة ، وجدارة النصر.

تهدف السلسلة إلى تنمية الوعي الشعبي والذاكرة الاجتماعية والتاريخية بتوثيق فظاعة هذا العدوان السعودي الأمريكي ، ومدى إيغاله في الخسة والدناءة ، والتذكير بدور أدواته المحلية التي طالما لبست مسوح الوطنية ، وعزفت على موّال الدين والفتاوى والأخوة الدينية ، ولكنها بين ليلة وضحاها صارت من أعدى أعادي هذا البلد وأهله ، وشحذت همتها باستخراجها أسلحة التكفير الطائفية ، وربما كان لانتمائها الفكري إلى منظومة العدوان الفكرية أثرٌ في موقفها السلبي هذا؛ لذا كان لا بد من تنمية الوعي اليمني بخطورة هذه الأدوات المحلية فكريا وثقافيا وسياسيا ، وخطورة إعادة إنتاجها ضمن

أي اتفاق سياسي ، وكان لا بد من فضح أدوارها المقوتة وكشفها ليتسنى للشعب الحذر من تلك الأدوار وأهلها ، وتجنب الوقوع في فخها في دورات لمؤامرات متوقعة قادمة.

ولأن حبل الكذب قصير ، فإن دعاوى العدوان وأزلامه حول أسباب العدوان يناقض بعضُها بعضا ، كلما دارت بها عجلة الزمان ، وهو ما يوجِبُ التعريفَ بالأسباب الحقيقية لهذا العدوان؛ فإن معرفة السبب تعطي أهمية كبيرة للاستعداد له في جولات قادمة ، وللكيفية التي سيكون عليها ، وتكشف إلى حدٍّ كبير الظروفَ والأسبابَ التي خلقها العدوان واصطنعها لعرقلة المسيرة الحضارية لشعبنا ، منذ عشرات السنين.

إن توعية الشعب اليمني بالصمود اليماني الأسطوري ، وأسبابه وعوامله ، وظروفه ، وجذوره التاريخية والفكرية ، والسياسية والاجتماعية ، لهو من أولويات معركتنا اليوم؛ لتنمية هذا الصمود ، وللحفاظ على بيئته الفكرية والاجتماعية والثقافية المُنتِجة ، وظروفِه المساعدة ، ولإكسابه الفاعلية ، والقوة ، والتأثير الأكبر ، والاستمرارية الأدوم في الحاضر والمستقبل.

يجب أن نكتب تاريخ نضال وطننا بأيدينا صمودا ونصرا كما

وقع ، حتى لا يكتبه الأعداء عواصف مزيَّفة كما يشتهون ، علينا أن نكتب التاريخ بحلوِه ومرِّه ، لنعيَ وضعنا بشكلٍ أفضل ، ولنقدِّم لأجيالنا تاريخا واقعيا غيرَ مضلِّل ولا مزيف ولا مشوه ، وهذا ما سيؤدي إلى تنمية الوعي اليمني وتجذير الذاكرة الوطنية ، وتنميتها ، وتغذيتها ، فتتجاوز الغفلة واللامبالاة ، وتغادر السذاجة السلبية ، ولتكون على بينة من أمر مستقبلها.

الأمة أحوج ما تكون إلى تغذية راجعة في جميع المحطات ، والأجيال تطالبنا بأحسن القصص ، وهذه السلسلة من الكتيبات من الأنشطة التي تسعى لتحقيق تلك الأهداف ، على أمل أن تتبعها دراساتٌ وكتاباتٌ أخرى تكمل الناقص ، وتُبْرِزُ المُغْفَلَ ، وتوفي بالهدف.

الإصدار الخامس من هذه السلسلة هو هذا الكتيب بين يديك ، والذي يعالج أسباب العدوان الحقيقية مستقصيا إياها في بحثٍ مضنٍ ، ورحلةٍ جادة ، واستقراءٍ فاحص ، مفنِّدا مبرِّرات المعتدين التي سوَّقوها يوما أو بعضَ يوم ، ولكنهم سرعان ما أنطق الله ألسنتهم بالأسباب الحقيقية التي دعتهم إلى ارتكاب أسوأِ عدوانٍ عرفه تاريخ المنطقة الحديث ، ومن خلاله يتضح هزالُ ما ردَّده السُّذَّج والبسطاء من جهة والمغرضون من جهة أخرى من أسبابٍ

تدين الضحية وتبرئ الجلاد في محصِّلتها.

أما مؤلفه فهو الباحث بلال محمد الحكيم ، ابن بجدة السياسة ، وثمرة مدرستها الأصيلة ، وأحد شباب اليمن الجادِّين ، استبق اللحظة التاريخية الهامة ، فوضع كتابَه المعنوَن (اليمن من ربيع الثورة إلى خريف العدوان) ، ليوثِّق فيه كثيرا من الأحداث الهامة حول تاريخ اليمن المعاصر ، وأسبابها ، وتداعياتها.

وحرصا على تنويع الكتابات التاريخية المواجهة للعدوان بحسب الفئات المستهدفة ، حيث بات الكثير يحبِّذون الكتيبات ، ويستحسنون المختصرات ، فقد كان هذا الإصدار خلاصة أعدها المؤلف لبعضٍ من فصول كتابه ذاك ، تلبية لرغباتهم.

أخيرا نسأل الله النصر ، ومساعدة أبناء هذا الشعب على نهضة واعية تحقق الاستقرار ، وتجلب الرفاه والازدهار.

سلسلة يمن النصر

١٢ ربيع الأول ١٤٣٩هـ

المقدمة

قليلا ما تُشَنُّ الحروبُ لمجرَّدِ اختبارِ القوة؛ إذ يترافق هذا الهدف مع أهداف أخرى ، منها إيصال الرسائل الردعية أو الترهيبية للأطراف المقابلة في المشروع والهُوِيَّة ، ولكن ماذا لو كان اختبار القوة هو أحد أقل الأهداف المستحضَرة في التصوُّرات المتشعبة والأكثر إلحاحاً لدى منفِّذي العدوان تجاه اليمن بقيادة المملكة السعودية وأمريكا وحلفائهما!؟

فاليمن مستهدَفٌ لذاته ، في كينونته وموروثه الحضاري التراكمي ، وفي الجغرافيا والثروة والهوية؛ تدمير اليمن وإخماد جذوة نشاط أبنائه الثقافي والتنموي والتسليحي والعلمي ، ليكون بعد ذلك مرهونا في قراره السياسي وفي سيادة أراضيه ، لهو هدفٌ استراتيجي دائم ، وإن اختلفت وسائل وأساليب التمكن من تحقيق الوصاية الكاملة عليه.

لماذا إذن هذا التوقيت ، وما هي مقدِّمات هذا العدوان؟

تقودنا ملاحظة حجم التجييش والتكلفة الباهظة المعدة للعدوان إلى استنتاج وجود أسبابٍ أكثرَ شمولية من تلك التي تم تداولُها بالتحليل في الفترة القريبة واللاحقة لبدء العدوان ، وأن مجرد إيصال الرسائل أو إبراز عضلات القوة تأتي كاستحضارٍ لاحق ، مع الأخذِ بعين الاعتبار لكافة إرهاصات المرحلة والممهِّدات المدروسة التي تشارَكَتْ في الإعداد لها قوى دولية ، منها محاولة التشريع القانوني المسبَق للعدوان ، من قرارات مجلس الأمن ، ومنها القرار رقم "٢١٤٠"[1] والذي وُضِع اليمن على إثره تحت الفصل السابع ، مُحَلِّلاً بذلك التدخلَ الشامل ومنه العسكري على البلد ، ثم القرار "٢٢١٦"[2] الذي قضى بمنع دخول السلاح إلى اليمن ، وعلى إثره برزَتْ آلية التطبيق والتفتيش لكل ما يدخل إلى اليمن ، وقضى بالمطالبة بتسليم سلاح الأطراف المتصدِّية والمجابِهة للعدوان ، وبانسحابها من جميع المناطق والمدن بما فيها صنعاء!.

(١) اتخذ قرار مجلس الامن رقم (٢١٤٠) عن اليمن في ٢٦/ شباط فبراير/٢٠١٤م.

(٢) اتخذ قرار مجلس الامن رقم (٢٢١٦) عن اليمن في ١٤/ إبرايل/ ٢٠١٥م.

سيوقفِنُا سؤالٌ آخر فيه تقريبٌ مُهِمٌّ للمشهد ، وهو: عن الفترة التي اتُّخِذ فيها قرارُ شنِّ العدوان على اليمن ، وفيما إذا كان قراراً متعجِّلاً وجزافياً حادثاً نتيجة لردة الفعل الغاضبة حيال التطورات والتحوُّلات المتسارِعة على المشهد اليمني ، أم أن الإعدادَ السِّرِّي للعدوان قد سبق ذلك بفترة طويلة ، فيكون بذلك قد تأخر العدوان ، ولم يُعَجَّل به؟

إلا أن التوقيت ومقدماته تقودنا إلى تساؤل مهم ، وهو هل وصولُ أطرافِ الوصاية إلى قناعةٍ واستيعابٍ كاملٍ بأن سقوط رهاناتها من أدواتٍ وآلياتٍ تابعة لقوى العدوان بفعل الحراك الشعبي المتصاعد هو سقوطٌ حتمي ونهائي؛ الأمر الذي دفعها إلى التعجيل باتخاذ قرار الحرب الحاضر مسبقاً؟ وهل هو التفسيرُ لحالة الغضب وفظاعة التجاوزات المرتَكَبَة تجاه اليمن ككل بدون تمييز؛ حتى لا تتمكن الخيارات الثورية من المضي في مسارها التطبيقي المباشر للمبادئ والمطالب الشعبية؟ وهل شُنَّ العدوان بعد التأكد من أن كل الوسائل التقليدية لتقويض الثورات قد فشلت وفُضِحَت؟

وماذا يعني إعلان العدوان في نهاية جملة من التطورات ، والتي هي:

- قوانين الأمم المتحدة التي صَدَرَتْ قبل العدوان عبر مراحل بغرض التشريع والتأييد لأيٍّ تدخُّلٍ عسكري قادم.
- تهيئة الوضع داخلياً بمجموعةٍ من الأزمات والصراعات والإجراءات الاستباقية لإضعاف البلد وإنهاك الشعب بالانقسامات.
- هيكلة الجيش اليمني وتفكيك الصواريخ وتدمير مؤسساته وتقسيم ولاءاته.
- اغتيال الضباط العسكريين والأمنيين بمختلف رُتَبَهم.
- استهداف القوات الجوية اليمنية ، بإسقاط عددٍ من الطائرات وإتلاف أخريات.
- إعاقةُ تنفيذِ مُخْرَجاتِ الحوارِ الوطني الشامِلِ ، وتجميدُ المشاريعِ التنموية والإنشائية.
- تثبيطُ مساعي تحقيقِ المصالحة الوطنية ، وتأجيجُ الخلافات وافتعال الحروب الداخلية وتهويل الانقسامات.
- الجهوزية المُسْبَقَة للسفارات ومنها (الأمريكية والبريطانية والسعودية) بالانسحاب المبكّر من صنعاء.

* * *

يقودُنا كلُّ ذلك للبحث عن الأسباب الحقيقية الدافعة لشنّ العدوان بهكذا جهوزية وتحالفاتٍ ضَخمة ، وفي تفنيد الأسبابِ الأخرى المُفترَضة أو المختلقة والمدّعاة.

وللحروبِ عموماً محفّزات ودوافعُ متنوّعة في عصرنا الحاضر ، منها وأشهرها (الحروب لأجل الطاقة - النفط والغاز)؛ فهي من الدوافع الرئيسة لقوى الاستعمار القديم والحديث؛ الحربُ ضد العراق نموذجاً ، كانت بذات الدافع الاقتصادي ، أما اليمن فبقيت لسنوات طويلة مفروضا عليها حالة من التكتم حول حجم مخزونها من الطاقة ومن الثروات المتنوعة ، فهل ما برز لاحقا من الحرص الشديد لقوى العدوان على إحكام السيطرة على المناطق المكتنِزَة أراضيها كمياتٍ وافرة من موارد الطاقة ، كما هي عليه محافظات حضرموت ومأرب والجوف وغيرها يشير إلى سبب من أسباب العدوان؟

ومعروف عن أمريكا أنها عند تعرضها لأزمات اقتصادية خانقة تصبح أكثر فجاجة في افتعال وتبرير حروبها ، فتبتكر كل وسيلة لتغطية العجز الاقتصادي بنهب ثروات الغير كيفما كان ، فهي الدولة والكيان الأول في عدد الحروب المعاصرة سواء بقيادتها

ومشاركتها المباشرة أو بالدفع بأطراف أخرى للتصارع والاحتراب وفق شروطها وتحكمها ، فأين تقع الحرب على اليمن في هذا السياق؟

وأين يأتي بُعد الجغرافيا والممرات الدولية والجزر والموقع الاستراتيجي لليمن من أبعاد هذا التكالب؟ لا سيما مع تركيز الحملات العسكرية للسيطرة عليها بالمشاركة مع قواتٍ من مختلَف الجنسيات وبتسليحٍ أكثر تحديثاً ، منها المعارك الأكثر ضراوة التي دارت على مضيق باب المندب وبقية المناطق الساحلية والجزر الحيوية المحيطة به؟

وإذا كانت أمريكا وبالتوازي مع الاستثمار الاقتصادي للحروب فإنها تستثمرها أيضاً سياسياً ، فقد أرادت من خلال حربها ضد العراق مثلا أن تُحْدِثَ هزة تُرْهِب بها العالم ، وتعيد من خلالها التعريف بدولتها باعتبارها الإمبراطورية الأعظم ، فهل أرادت تمرين السعودية وحلفائها تحت قيادتها على لعب هذا الدور في اليمن والإقليم؟

وأين صراع الأجنحة داخل الأسرة الحاكمة السعودية واتخاذ جناحٍ منها هذا العدوان جسرَ عبورٍ للوصول إلى طموحاته على حساب الأجنحة الأخرى؟ وهل رافق ذلك أيضا رسائل داخلية لشعب نجد والحجاز؟

كل ما سبق ذكره هو مشكل هذا البحث ، الذي سيحاول الإجابة عنه في هذا الكتيب بتفصيلٍ أوسع وبالاستناد إلى الوثائق والوقائع المرتبطة.

ذرائع دول العدوان

قدّمت دول العدوان عددا من الذرائع والتبريرات لعدوانها ، منها:

١-"استعادة شرعية الرئيس هادي".

٢- "إيقاف التمدُّد الإيراني".

٣- حماية الممرات الدولية والملاحة فيها.

٤- حماية الأمن القومي العربي والخليجي.

لكن يبدو أن تفنيد هذه الادعاءات غير صعب؛ إذ الوقائع والأحداث السابقة واللاحقة تثبت أن أسبابا حقيقية أخرى هي التي كانت وراء العدوان.

١- ففيما يتعلق بذريعة "استعادة شرعية هادي":

يفتقد هذا الادعاء لأية مقوِّمات قانونية أو حتى منطقية ، بإلصاق تهمة نزع الشرعية عنه لطرفٍ من الأطراف ، وفي استناد من شنوا العدوان على رسالة قيل: إن (عبدربه منصور هادي) كان

قد أرسلها لملوك وحكام تلك الدول يدعوهم فيها للتدخل العسكري لاستعادة شرعيته؛ فإنه يسقط هذا المبرر لعدة اعتبارات ، منها:

- كانت فترة حكم الرئيس الانتقالي (عبد ربه منصور هادي) قد انتهَتْ بحسبِ المبادرة الخليجية[1] (البند السابع منها ، تكون مدة ولاية الرئيس الانتقالي فيها لعامين) -وهي الوثيقة الوحيدة المشرِّعة لاختياره رئيسا انتقاليا للجمهورية اليمنية — من خلال الانتخابات الرئاسية في ٢١ فبراير ٢٠١٢م التي أقيمت على مرشح واحد (أشبه بالاستفتاء) ، ثم انتهت الفترة الإضافية (التمديد لسنة كاملة) الممنوحة له في الجلسة الختامية لمؤتمر الحوار الوطني الشامل.
- الرئيس الانتقالي (هادي) كان قد قدم استقالته بنفسه للبرلمان اليمني في ٢٢ يناير٢٠١٥م ، ولم تؤخَذ حينها على محمَل الجد من قبل البرلمان ، وبقيت الأطراف تحاول

(١) وقعت المبادرة الخليجية في العاصمة السعودية الرياض في ٣ ابريل ٢٠١١م ، بين الحزب الحاكم حينذاك (المؤتمر الشعبي العام) ، وأحزاب اللقاء المشترك (معارضة) ، وممانعة شباب الثورة لهذه الصيغة من الحل كونها جاءت بين أطراف النظام السابق بجناحيه.

مراجعته في قراره ، ما يبطل هذا الاستدعاء تجاه اتِّهام أطرافٍ بعينها بنزع الشرعية عنه.

- أن الحوارَ بين الفرقاء السياسيين كان لا يزال قائما برعاية من الأمم المتحدة وبالإشراف من مبعوثها إلى اليمن (جمال بن عمر) حتى لحظة شن العدوان على اليمن في ٢٦/مارس/٢٠١٥م ، الذي أكَّد عبر مؤتمرٍ صحفي في مقر الأمم المتحدة في ٢٧ إبريل ٢٠١٥م بأن الأطراف كانت على وشك الوصول إلى حلٍّ ، وأنها قد قطعت أشواطا طويلة في ذلك ، قبل أن تبدأ الغارات الجوية بطيران التحالف ، وأن ملف الرئاسة كان هو الملف الوحيد المتبقِّي ، وبأن شن الحرب/ العدوان من قبل دول التحالف هو ما أفشل الوصول إلى حلولٍ نهائية.

- وبالنظر إلى تاريخ صدور الرسالة المزعومة من هادي إلى دول الخليج التي على أساسها أعلن العدوان ، فقد تم الإعلان عنها مع بدء العمليات العدوانية ليلة الـ٢٦ من مارس ٢٠١٥م من

قبل دول العدوان نفسها[1] ، ومعلوم أن التحضيرات للعدوان بتلك الجهوزية يحتاج شهورا سابقة ، أي أن قرار العدوان كان قد اتُّخِذ قبل حدوث تلك الرسالة ، والتي لم تكن سوى مبرِّر مختلَقٍ ولاحق ، بل كشف هادي بعظمة لسانه لاحقا بتاريخ ٩/ ١/ ٢٠١٦م في مقابلة مع قناة أبوظبي أنه تفاجأ من إطلاق ما سماه بـ(عاصفة الحزم) ، وأنه لم يكن على علمٍ بها ، ومثله صرَّح لقناة الجزيرة رئيس وزرائه خالد بحاح بعد شهور من إطلاق العدوان[2] .

٢- فيما يتعلق بإيقاف التمدُّد الإيراني:

فهي أيضا ذريعة لا تستند إلى دليل أو وقائع مؤكدة تنبئ عن ذلك الزعم ، ولا حقَّ للسعودية ولا لغيرها في حرمان اليمن من إقامة علاقات ندية مع أي دولة في العالم ، كما أن ذلك لا يُبَرِّر

(١) ينظر الخبر في موقع CNN بالعربية على الرابط:
https://arabic.cnn.com/middleeast/2015/03/26/hadi-letter-gulf-states .

(٢) تنظر مقابلته في برنامج (لقاء خاص) ، على موقع قناة الجزيرة ، على الرابط:
http://www.aljazeera.net/programs/specialinterview .

شنَّ عدوانٍ بهذا الحجم من الوحشية والتدمير، وانتهاك السيادة والاستقلال لليمن، والحقيقة أن هذه الذريعة طالما شهرتها السعودية كسيفٍ مُصلَت في وجه كل مناصرٍ للقضية الفلسطينية.

إن الإجابة على التساؤل القائل: لماذا لم تهاجم السعودية والإمارات إيرانَ نفسها؟ ولماذا خصَّت السعودية اليمنَ بعدوانِها المباشر من بين كل البلدان التي تتهمها بـ(التمدد الإيراني)؟ يفيدُ أن هناك أسبابا حقيقية أخرى كانت وراء العدوان.

٣- وأما التبرير بحماية الممرّات الدولية والملاحة فيها:

فلم تسجّل قبل العدوان أية حادثة معكِّرة للصفو الدولي في تلك الممرات، وإذا كان اليمنيون بقيادة أنصار الله لا يزالون ملتزمين بحماية هذه الممرات وبالأمن الدولي فيها حتى بعد ألفِ يومٍ من العدوان المتوحِّش والحصار الجائر، ولم يمسَّ السفنَ والبوارجَ المدنية التابعة لدول العدوان أيُّ سوء؛ فإن هذا يبرهن أن ذلك التبرير ليس سوى ذريعة إضافية مختلقة.

ويشير تناغم هذه الذريعة مع ما صرَّح به مسؤولون صهاينة وعلى رأسهم نتنياهو منذ ٢٠١٤م وحتى يومنا هذا ، بالتعبير عن "قلقهم من سيطرة أنصار الله على السلطة في اليمن" ، ومشاركة الصهاينة مشاركة فعلية في العدوان ، ولا سيما في جبهة باب المندب والسواحل - إلى أن للعدوان أسبابا أخرى ، تعكس الهدف الحقيقي ، وهو السيطرة على هذه الممرات ، وعلى مضيق باب المندب.

٤- وأما ما يتعلق بالأمن القومي العربي والخليجي:

فهو أيضا ذريعة مفضوحة؛ إذ يتبين أنها مجرد ادعاءات فارغة ، وعبارات تلوكها دول العدوان ولا واقع لها على الأرض ، ولا يوجد دليل مادي محسوس عن كيفية الخطر الذي يشكله اليمن على الأمن العربي والخليجي.

هذه الذريعة لم تنطل على الشارع العربي؛ لأنها لا تستند إلى وقائع مؤكدة ، لا سيما واليمن يثبِت يوما بعد آخر أنه أصل العروبة وامتداد الإسلام ، وأنه الحاضر الأبرز في قضايا العرب والمسلمين ، وعلى رأسها قضية فلسطين.

وهذه جملة من التساؤلات التي تفضح هذا الادعاء الأحمق:

- هل حكام السعودية والإمارات — وهم من الأدوات القذرة للأمريكان في المنطقة، ومن الحلفاء المقربين من الصهاينة — مؤهلون حقاً ليكونوا أمناء على الأمن القومي العربي؟ ومنذ متى صلحوا لأن يكونوا مخوَّلين بحراسته؟
- ولماذا باتوا يتحالفون مع الصهاينة بشكل مكشوف وعلني؟ أم أن الصهاينة باتوا مؤتمنين على أمن العرب؟ فأين هي فلسطين والأقصى الشريف في اهتماماتهم، ليس من اليوم ولكن خلال عقود من الزمن؟ وأين هي عواصفهم العروبية من حروب إسرائيل على العرب في غزة وجنوب لبنان؟
- وأين هو الأمن العربي من القواعد الأمريكية والبريطانية والفرنسية في الخليج والبحر العربي والبحر الأحمر؟
- وهل كان انخراطهم في مشروع أمريكا المدمِّر للعرب والمبعثر لكياناتها وشعوبها يخدم أمن العرب؟ وهل كان تمويلهم للحرب الكونية على سوريا خدمة جليلة في مضمار أمن أبنائها العرب؟
- وهل يصب دعمهم للحركات العنفية السلفية كالقاعدة وداعش

في مصلحة هذا الأمن؟

- وأين كان الأمن العربي حينما استدعوا حلف الأطلسي لقصف ليبيا وتدمير الدولة ومؤسساتها؟
- ولماذا حاولوا مهاجمة قطر وتغيير نظامها رغم أنها كانت شريكة لهم في معظم خطاياهم؟ وهل حصارهم لها جوا وبحرا وبرا وهي العربية الخليجية المصنَّفة في دول الاعتدال له علاقة بالأمن العربي؟
- وأخيرا هل حقَّق العدوان على اليمن هدفَ الحفاظ على الأمن القومي السعودي والإماراتي؟ أم أوجد الثأرات والأحقاد في قلبِ كل يمني نتيجة الظلم الغاشم والمجازر اليومية بحق المدنيين؟
- ولماذا بات (ابن سلمان) اليوم في نظر كثير من المحللين والخبراء يشكل خطرا على السلم والأمن الإقليمي والدولي؟

وبهذا يتبين سقوط تلك الذرائع والتسويغات المكشوفة التي لا تنتمي إلى الواقع بأية صلة.

* * *

بطلان الاستناد القانوني لشن العدوان على اليمن

استندت دولُ العدوان إلى رسالة قالت بأن (عبدربه منصور هادي) كان قد أرسلها من محل إقامته الجبرية في منزله في العاصمة صنعاء، وردَتْ فيها العبارات التالية: "وأطلب منكم استنادا إلى مبدإ الدفاع عن النفس المنصوص عليه في المادة(٥١) من ميثاق الأمم المتحدة" "واستنادا إلى ميثاق الجامعة العربية واتفاقية الدفاع المشترك إلى تقديم المساندة بكل السبل بما في ذلك التدخل العسكري".

بالرغم من عدم وجود رسالة من "عبدربه منصور هادي"؛ كونه بنفسه قد صرح بتفاجئه بالحرب/ العدوان، وبأن الأمريكيين كانوا قد أخبروه بأنه ما من طرف دولي سيتدخَّل أمام التحولات الجارية في اليمن، إلا أن الرسالة بذاتها ومضامينها وإلى ما استندت إليه من مراجع قانونية حتى وإن وجدت ليست سوى استخدام مزوّر وفي غير موضعه القانوني أو الدستوري، ولأنه سيعارض أشهر وأبرز المبادئ والقوانين الدولية التي أجمعت عليها الأمم في تأسيسها لمنظمة الأمم المتحدة والقوانين والدساتير

والأعراف والمبادئ التي اعتمدتها للحد من الحروب والنزاعات، ولعل أهمها مبادئ (السيادة، الاستقلال، عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، حق تقرير المصير، النضال ضد السيطرة الأجنبية والاستعمارية).

فمبدأ السيادة: ينص ميثاق الأمم المتحدة في فقرته الأولى من المادة الثانية[1] على أنه: "تقوم الهيئة على المساواة في السيادة بين جميع أعضائها".

ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى: جاء في إعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول، الصادر عن الجمعية العامة[2] "على أنه ليس لدولة أو مجموعة من الدول الحق في التدخل المباشر أو غير المباشر ولأي سبب كان في الشؤون الداخلية أو الخارجية لدولة أخرى؛ ونتيجة

---

(١) ميثاق الأمم المتحدة، الفصل الأول المعنون بـ(في مقاصد الهيئة ومبادئها)؛ المادة الثانية، الفقرة الأولى؛ الموقع الالكتروني للأمم المتحدة؛رابط:

http://www.un.org/ar/sections/un-charter/chapter-i/index.html.

(٢) الإعلانات والاتفاقيات الواردة في قرارات الجمعية العامة؛ الصادر بمقتضى التوصية ٢٦٢٥ بتاريخ ٢٤ أكتوبر ١٩٧٠م؛ الموقع الإلكتروني للأمم المتحدة؛ رابط:

http://www.un.org/arabic/documents/instruments/docs_ar.asp?type=conven.

لذلك اعتبار ليس فقط التدخل العسكري بل أيضا كل أنواع التدخل أو التهديد الموجه ضد مكوناتها السياسية أو الاقتصادية أو الثقافية مخالفا للقانون الدولي". كما يشير القرار أن: "لكل دولة الحق الثابت في اختيار نظامها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي دون أي تدخل من قبل أية دولة أخرى". كما نصت عليه التوصية ٣٦/١٠٣ الصادرة[١] بتاريخ ٩ ديسمبر١٩٨١ ، والتي نصت على واجب الدول بالامتناع عن استغلال أو تشويه المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان بغاية التدخل في الشؤون الداخلية لدول أخرى.

كما أقر ميثاق الأمم المتحدة في مادته الثانية الفقرة السابعة[٢] منه على (مبدأ عدم التدخل) والتي نصت على: "ليس في هذا الميثاق ما يسوغ " للأمم المتحدة "أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما".

(١) ذات المصدر السابق/ التوصية رقم ١٠٣/ ٣٦.

(٢) ميثاق الأمم المتحدة ، الفصل الأول المعنون بـ(في مقاصد الهيئة ومبادئها)؛ المادة الثانية ، الفقرة السابعة؛ الموقع الإلكتروني للأمم المتحدة؛رابط:

http://www.un.org/ar/sections/un-charter/chapter-i/index.html.

كما هي عليه المادة الثامنة من ميثاق جامعة الدول العربية[1] حيث نصَّت "على أن تحترم كل دولة من الدول المشاركة في الجامعة نظام الحكم القائم في دول الجامعة الأخرى ، وتعتبره حقا من حقوق تلك الدولة وتتعهد بأن لا تقوم بعملٍ يرمي إلى تغيير ذلك النظام فيها".

وأما حق تقرير المصير (self-determination): فهو مصطلح في القانون الدولي يعني منح الشعب أو السكان المحليين إمكانية أن يقرروا شكل السلطة التي يريدونها وطريقة تحقيقها بشكل حر وبدون تدخل خارجي؛ حيث تنص المادة الأولى من أهداف ومبادئ الأمم المتحدة على: "إنماء العلاقات الودية بين الأمم ، على أساس احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب ، وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها ، وكذلك اتخاذ التدابير الأخرى الملائمة لتعزيز السلم العام".

(١) ميثاق جامعة الدول العربية؛ المادة الثامنة؛ ص: ٤؛ نسخة إلكترونية من ميثاق الجامعة العربية منزل عبر الموقع الرسمي للجامعة العربية؛ عبر الرابط:
http://www.lasportal.org/ar/legalnetwork/Pages/agreements_details.aspx?RID=3.

بالإضافة إلى المادة الخامسة والخمسين من الفصل التاسع الخاص بالتعاون الدولي والاقتصادي والاجتماعي ، ويتضمن ما يلي: "رغبته في تهيئة دواعي الاستقرار والرفاهية الضروريين لقيام علاقات سليمة ودية بين الأمم ، مؤسسة على احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب ، وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها".

وأما التدخل الخارجي بناء على طلب الحكومة على افتراض شرعيتها:

فنقتبس هنا نصا تفصيليا من المنتدى القانوني في دراسة بعنوان (مبدأ عدم التدخل في ضوء الممارسة الدولية)[(١)] ، ورد فيه: "هو تدخل غير مشروع ، لأن الشعب هو الوحيد الذي يحدِّد اختيارَ النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي و الثقافي الملائم له وفقا لمبدأ حق الشعوب في تقرير المصير ، وأن الحكومة التي تلجأ إلى الدول الأجنبية من أجل التدخل ضد شعبها الذي تمرد وثار على سلطتها هي حكومة غير مشروعة؛ لأنها فقدت "شرعية

(١) حارة القانون والسياسة — منتدى القانون؛ موقع إلكتروني؛ دراسة بعنوان: مبدأ عدم التدخل في ضوء الممارسة الدولية؛ ١٤ ابريل ٢٠٠٩م. عبر الرابط:
http://safha.forumactif.com/t36-topic.

ممارسة الحكم على شعبها الذي أزال عنها التمثيلية و أفقدها الثقة مادام يثور ويتمرد عليها.

ونتاجا لهذا التحليل فطلب التدخل الأجنبي ضد الشعب يعد انتهاكا صارخا لمبدأ حق الشعوب في تقرير المصير ، فكل حكومة تطلب من دولة أجنبية مساعدتها على القضاء على الاضطرابات الداخلية تعبِّر عن فقدانها الأسسَ القانونية لقيامها ، وأن الدولة الأجنبية التي تتدخَّل في الشؤون الداخلية في هذه الحالة تقوم بإجهاض حق الشعب في التعبير عن اختياراته السياسية وترتكِب جريمةً دولية باستعمال القوة لإخضاع الشعوب للاستعباد والسيطرة والاستغلال الأجنبي ، ويشكل تدخلها إنكارا لحقوق الإنسان الأساسية ، ويغتصب حق ممارسة ذلك الشعب في تقرير المصير طبقا لما ورد في التوصية ١٥١٤ الخاصة بحق الشعوب في تقرير المصير".

* * *

وبالنظر إلى الدستور اليمني؛ فإن الظروف التي توفِّر إمكانية إعلان التعبئة العامة بغية استقرار الأوضاع الداخلية في اليمن لا تنطبق على ظروفِ العدوان القائم؛ ففي هذا الدستور هناك طريقان لإضفاء الشرعية على إعلان الحرب ، هما.

١- تصويت مجلس النواب كما في (المادة ٣٧).

٢- تصويت مجلس الدفاع الوطني برئاسة رئيس الجمهورية بحسب (المادة ٣٨).

وإذا كان هذا بحق التعبئة العامة ، فكيف به في حالة استدعاء قواتٍ أجنبية للقتال داخل البلد ضد أبنائه ، ولتدمير مقدّراته ، وانتهاكِ سيادته.

صحيح أنه وفقا للمادة (١١١) من دستور اليمن بأن رئيس الجمهورية هو القائد الأعلى للقوات المسلحة ، ولكن لا يجوز له تعبئة القوات ، وأبعد من ذلك لا يجوز له دعوة القوات الأجنبية للتدخل في الشؤون الداخلية بما في ذلك الهجوم العسكري ، إلا بالحصول على موافقة مجلس النواب؛ وكل ذلك لم يحصل أبدا.

من جانب آخر ، وفقا للمادة ٣٨ من الدستور اليمني ، فلم يتم تشكيل مجلس الدفاع الوطني ولم يصوِّت هذا المجلس على قرارٍ قبل العدوان السعودي.

أما كون دعوة الفار (هادي) لقوى العدوان في التدخل جاءت

لاحقة ، واعترافه المشهور بأنه لم يعلم بالعدوان إلا لاحقا؛ فإن هذا يبين أن هذا العدوان كان قرارا أجنبيا جاء من خارج اليمن ، ولم يكن الدمية (هادي) سوى الأطرش في تلك الزفة.

وبناءً عليه فإن عدوان ما يسمى بالتحالف العربي وتواجد قواته على أي أرضٍ يمنية يعتبر انتهاكاً سافراً للدستور اليمني ، باستخدامه القوة ، والتدخل في الشؤون الداخلية لدولة أخرى ، وانتهاكه لسلامة الأراضي اليمنية.

وهذه المبادئ الثلاثة هي من المبادئ المعترف بها في ميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن كما تقدم.

وهذا كله على فرض كون (هادي) رئيسا بكامل الشرعية ، أما وقد انتهت ولايته الرئاسية ، وهي الولاية المبنية أصلا على انتخاباتٍ غير ديمقراطية ، ثم ولكونه قد قدَّم استقالته أيضا إلى مجلس النواب ، ولقيام العدوان بانتهاك السيادة اليمنية والاعتداء على البلد وتدميره مقدراته المختلفة في ظل هذه الوضعية ، فإن المباركة اللاحقة من قِبَل الفار (هادي) لهذا العدوان تعتبر خيانة

عظمـى ، مـن حيـث انتحالـه صـفة رئـيس جمهوريـة ، ومـن حيـث جريمـة التحـريض والمساعدة لـدول العـدوان الأجنبيـة علـى جريمـة الاعتـداء علـى أراضـي الجمهوريـة جـوا وبـرا وبحـرا ، والمسـاس باستقلال الجمهورية وسيادتها ، وسلامة أراضيها ، وإزهـاق أرواح عشرات الآلاف من أبنائها وتدمير مقدراتها.

ثم وقد اتضح حجم الاستهداف الفظيع للمدنيين اليمنيين من قبل هذا العدوان ، والتدمير الممنهج لكل مقدّرات البلد ، وارتكاب جـرائم حـرب فظيعـة بشـهادة المنظمـات الدوليـة ، وتـدمير مقـرات ومنشآت ومؤسسات الدولة السيادية والعسكرية والأمنيـة والمدنيـة ، والحصـار الشـامل لكـل اليمنـيين ، بـل وحـتى اسـتهداف مرتزقتـهم بالقتل ، والحجز على حرية هذا الرئيس المزعوم ، فإن البقـاء علـى التأييـد لهـؤلاء المعتـدين يؤكـد أنهـا جريمـة خيانـة عظمـى لا تقبـل الشكّ ، ولا تحتمل التأويل.

الواقع الإقليمي والمحلي عشية العدوان

سبق العدوان على اليمن مجموعة من الأحداث المهمة والمحورية ، منها ما هو محلي ومنها الإقليمي؛ أما الحدث الأول: فقد تمثل بحراك شعبي "ثوري" متصاعِد ضدّ قوى الاستحواذ والفشل والهيمنة وقادة الحروب الداخلية في اليمن ، فعندما بقيَت القوى الحزبية المسيَّرة خارجياً تفتعِل حُزمة من الأزمات والصراعات بغرض إعاقة تنفيذ الاستحقاقات الشعبية والثورية؛ من خلال:

- افتعال حرب معسكر كتاف ومعهد دماج عام ٢٠١٣م ، وجلْب المقاتلين من التنظيمات الإرهابية من مناطق وجنسيات مختلفة ، وتأجيج الخطاب الإعلامي على مستوى العالم ، لتحويلها إلى حرب طائفية.
- محاصرة صعدة من جميع الجهات ، وإغلاق المنافذ أمام مرور

القاطرات الحاملة للمواد الغذائية والدواء والمحروقات إليها.

- نقل الأحداث والاحتراب إلى محافظة عمران.
- إشراك قوات من الجيش النظامي في الحروب الداخلية.
- تفشِّي عمليات الاغتيال والتصفيات بشكل متكرر ومنهجي منظم.
- افتعال أزمات متكرِّرة للمحروقات من المشتقات النفطية والغاز ، وعدم السماح بوصولها إلى العاصمة صنعاء.
- العمل على أن لا يتم تنفيذ مُخرجات الحوار الوطني الشامل.
- السعي لتقسيم اليمن إلى ستة أقاليم وتغيير شكل النظام السياسي والدولة بدستور جديد.
- انتشار الإرهاب وتوسُّع نطاق سيطرة الجماعات المرتبطة وتفشي العمليات الإرهابية.
- خروج عدد من المدن عن سيطرة الدولة في صنعاء كالجوف وانقسام الجيش فيها.

أمام هذا الواقع المتأزِّم هبَّت الجماهيرُ الشعبية والثورية من

جديد نزولاً إلى الشارع وبزخمٍ أكبر للدفع بسلطات الأمر الواقع بالتنفيذ للمطالب الشعبية المتكرِّرة ، فكان أن عملت جماهير ثورة ٢١سبتمبر بقيادة السيد "عبدالملك بدر الدين الحوثي" على تبني الأهداف الوطنية بخيارات ومسارات ثورية؛ منها مسار تتبُّع الجماعات الإرهابية التي وجد أبناء الشعب اليمني بمن فيهم جماهير ثورة ٢١ سبتمبر أنفسهم في مواجهة مباشِرة معها ، بعد سلسلة من العمليات الإرهابية التي نفَّذتها في العاصمة صنعاء ومجموعة من محافظات الجمهورية ، وهدَّدت بها السكينة والأمن والاستقرار في اليمن ككل ، تنفيذا لاستراتيجية شاملة مسيرة لمنظومة الإرهاب والأزمات بتياراتها السياسية والعسكرية.

تمثَّل المسارُ الآخَر لثورة ٢١ سبتمبر بحراكٍ مطلبيٍّ جماهيريٍّ ضد حكومة (المبادرة) برئاسة (محمد سالم باسندوة) ودفعاً لتصحيح المسار السياسي والمؤسساتي للدولة ، متبنياً لثلاثة مطالب محدَّدة هي: تنفيذ مخرجات الحوار الوطني الشامل ، إسقاط الجرعة ، تشكيل حكومة شراكة وطنية.

وبالنظر إلى الشأن الإقليمي فقد سبق شن العدوان على اليمن مجموعة من الأحداث الإقليمية ، وأهمها قرب نجاح مفاوضات الملف النووي الإيراني ، وهو الأمر الذي أثار حنق ومخاوف كيانين اثنين على وجه الخصوص ، هما الكيان السعودي وكيان الاحتلال الإسرائيلي ، ثم بقيام هذين الكيانين بالإيهام والتضليل عبر وسائل الإعلام ، عن كون ذلك سيعني انضمام عاصمةٍ رابعة هي صنعاء مع عواصم عربية أخرى هي دمشق وبيروت وبغداد إلى صف إيران النووية وكأتباعٍ لها ، فيكون بذلك قد تمَّ الربط بين الموضوعين "الثوري في اليمن ، والنووي الإيراني" للتأكيد على حجم المخاطر والتهديدات المُحْدِقة على (السعودية) فيما لو تُرِك ما يجري في اليمن بدون كبحٍ وتصدٍّ سريع.

إزاء ذلك بدت اليمن ككبش فداء لصفقة (النووي الإيراني) ، وأرادت أمريكا من السعودية أن تفتل عضلاتها أمام اليمنيين ، للتعويض عن غضبها وحزنها من تلك الصفقة ، في الوقت الذي ذهبت هي وشركاؤها الدوليون لإتمامها بشكل نهائي.

من جهة أخرى فشل مشروع إسقاط سوريا تحت ذريعة ومظلة الثورة المفتعلة فيها بهدف إسقاط الدولة السورية وتدمير جيشها ، خدمة للمشروع (الصهيو أمريكي) في المنطقة ، وعقوبة لها على مواقفها من القضية الفلسطينية.

أسباب العدوان الواقعية

يتناول البحث عدداً من الأسباب الموضوعية التي كانت وراء هذا العدوان القائم على اليمن على الأقل من وجهة نظر الباحث ، ولكن من خلال الوقائع والأحداث السابقة والمواكبة والمؤشرات اللاحقة.

تقويض "ثورة ٢١ سبتمبر" بعد تمكنها من إسقاط رهانات دول الهيمنة والوصاية على اليمن، سواء بالفعل المباشر أو بالتداعي التلقائي

لم يكن الشعب اليمني يوماً من الشعوب الخاملة أو الهزيلة في تطلُّعاته ورفعة مطامحه ، بل هو شعبٌ من أكثر شعوب العالم حيوية ونشاطا وتفاعلا ، سياسياً واجتماعياً وتجارياً وحضارياً ، وكان أبرزُ تعبير عن هذه الحقيقة وهذه الهوية الفريدة يكمُن في عدد الثورات التي قام بها هذا الشعب ، وفي مبادئها وصدقِ وإخلاصِ مقاصدِ معظم روادِها وقادتها.

إلا أن المعضلة كانت تكمن دوماً في ما يكيده رجال السياسة العملاء للخارج على هذه الثورات؛ إذ تفنَّنتْ وسائلُهم وتنوَّعت لسرقة الثورات وحرف المسارات وتقويض الخيارات ، بالإيهام والتضليل ، والشواهد كثيرة ومتشعِّبة؛ وثورتا ٢٦ سبتمبر و ١١

فبراير أكبر دليل على مقدرة رجلِ السياسة على إيهام الناس بإيمانه بشعاراتِ ثورتهم وبمبادئها ، حتى يتمكَّن من التوغُّل في صفوف ومصاف قادتها ، ثم لا يلبث ينتهِزُ الفرص للطعن في تلك الشعارات والتطلُّعات والتشويه والتضليل عليها ، حتى ينتهيَ إلى حرْفِ المشهد وتشويشِ الصورة على الثوار أنفسِهم ، فيأخذَهم الإنهاكُ والتَّيهُ إلى ترك رجل السياسة يقرِّر مصيرهم ومصير ثورتهم.

* * *

استمرار تأزُّمِ المشهدِ اليمني عبر المراحل المتلاحِقة وصولا إلى ثورة ١١ فبراير وما بعدها ، قاد الجماهيرَ - عبر ثورة ٢١ سبتمبر - إلى الخروج إلى الشارع بزَخَمٍ ثوريٍّ أكبر ، ولم يكن ذلك التحرُّك الشعبي بمعزِل عن المطالب الشعبية العامة التي تضمَّنَتْها الثوراتُ السابقةُ مجتمِعَةً ، ابتداءً بـ (ثورة ٢٦ سبتمبر ، فثورة ١٤ أكتوبر وصولاً إلى ثورة١١ فبراير)؛ فالمطالبُ واحدةٌ ، وكلُّ أفرادِ المجتمع اليمني يحفظونها ويكرِّرون ذكرها في مجالسِهم

ونقاشاتِهم اليومية ، تتمثَّل خلاصةً في: الخلاص من الوصي الخارجي ، وفي استخراجِ الثروات ، وبناء تنمية مستدامة ، وتحقيق الأمن والاستقرار ، وبناء جيش قوي يحمي الأرضَ ، ويصون المصالح العليا ، وفي تطوير المجتمع علميا وثقافيا ، وفي بناء المؤسسات على أسسٍ من الإخلاص للوطن والتفاني في خدمة المواطن.

* * *

لعبت بعض الأحزاب والشخصيات اليمنية - أمام كل ذلك - دورَ الأدوات المنفِّذة لأجندات ومشاريع المؤامرة المتنوعة على اليمن ، والمُعَدَّة أمريكياً وبريطانياً وسعودياً ، والتي عملِت مؤخَّراً وكامتداد لذلك التوجُّه العام ، على حرف بوصلة "ثورة ١١ فبراير" التي تمَّ جرُّها لتكون ضدَّ شخصٍ بعينه ، وليس ضدَّ منظومةٍ متكاملةٍ من الفشل ، وتعرقل عجلة التنمية والارتهان للسياسات الدولية المتآمرة ، وقد مثَّلت تلك الأحزابُ الجزءَ الرئيسي في المنظومة ، ثم في عملها - بعد تمكنها من تمثيل المرحلة الانتقالية برئيس جمهورية انتقالي وبحكومةِ محاصصةٍ حزبية - على عرقلة

تنفيذ مخرجات الحوار الوطني الشامل "٢٠١٣م" الذي عُقِد بين أطراف العمل السياسي اليمني ، والذي استند المشاركون فيه - وبالأخص من القوى الممثلة للحراك الشعبي المعارض والثائر على السياسات التقليدية الفاشلة والتدميرية - على مجموعة من الضمانات والوعود المطروحة من الجهات الراعية للحوار ، بتوفُّر الجِدِّيَّة للخروجِ بحلولٍ جذرية للمشاكل المتراكمة التي طال أمد معاناة وتضرر الشارع اليمني منها.

إلا أن تلك الضمانات والنقاط - المتَّفَقَ على تنفيذها كخطواتِ تطمينٍ وتهدئةٍ للحراك الشعبي المشحون بالغبن والريبة والشكوك تجاه السلطات ورموزها من المتورِّطين بافتعال تلك الأزمات ، والذين رجعوا مرة أخرى لتقديم أنفسهم كرعاةِ حلٍّ لها - قد تم تهميشها وتثبيط العمل بها ، منها تأخير تنفيذ "النقاط العشرون"(١) التي أقرَّتها اللجنة الفنية للحوار الوطني ، و"النقاط الإحدى عشرة" التي أقرها فريقُ عمل القضية الجنوبية ، "والخاصة بإجراءات وتدابير لبناء الثقة" ، ثم بعد ذلك في المماطلة

(١) نشرت النقاط العشرون والنقاط الإحدى عشرة على الموقع الإلكتروني الخاص بمؤتمر الحوار الوطني الشامل على الرابط :

http://www.ndc.ye/ar-news.aspx?id=1718.

والتقاعس حيال تنفيذ مخرجات الحوار الوطني الشامل وجر المشهد بقضه وقضيضه إلى نقطتين طارئتين وخارج سياق الحاجة الوطنية ، تمثَّلت الأولى بالتمديد للرئيس الانتقالي "عبدربه منصور هادي" ، وتمثلت النقطة الثانية باختلاق قضية الأقاليم (تقسيم اليمن إلى ستة أقاليم كحل لملف القضية الجنوبية) ، وبما حمله هذا الطَّرْحُ من خطورةٍ على وحدة الأرض اليمنية وسيادة قرارها السياسي.

ثم بالدفع وبموازاة قيام "الحوار الوطني الشامل" لافتعال حروبٍ وصراعاتٍ عسكرية وطائفية مسيَّرة سياسياً في "كُتاف" و"دماج" ، ثم "محافظة عمران" ، وصولاً إلى "صنعاء"؛ وهي الحروب التي أدَّت آخرَ المطاف إلى سقوط قلاعِ وحصونِ هذه القوى من مشايخ وعسكر وساسة ، ممن بقوا لسنوات طويلة يتلقَّون توجيهات السيِّدِ الخارجي.

تبلورت كلُّ التحركات الشعبية ضد أطراف - الإعاقة والأزمات وفرض الوصاية للخارج- بـ (ثورة ٢١ سبتمبر) بقيادة (السيد عبدالملك بدر الدين الحوثي) ، تمثلت أهم خيارات هذا الحراك

الثوري بحكم سياقات الواقع وتداعياته إلى: محاربة التنظيمات الإرهابية حربا جدية وقاضية ، بتمكنها حتى تلك اللحظة — أواخر شهر أكتوبر ٢٠١٤م - من تطهير منطقة (رداع في محافظة البيضاء) من جماعات تنظيم القاعدة (أنصار الشريعة) ، وهي المنطقة التي كانت تعدُّ إحدى أكبر أوكار تلك التنظيمات في اليمن؛ ثم ملاحقة الجماعات في كل من مديرية (الرضمة) في محافظة إب ، ومناطق أخرى منها (العدين) والحديدة وغيرها.

يُذْكَر أن اللجان الشعبية قامت بهذه التحركات بعد سلسلة من العمليات الإرهابية في عموم اليمن؛ اشتهر منها عمليات ذبحٍ لجنودٍ من الجيش اليمني ، وتفجيرات في العاصمة صنعاء وبقية المدن أودت بمئات من الضحايا من المدنيين[1]؛ هذا التحرك الثوري من اللجان الشعبية ، ثم إعلان الرفض للتبعية والوصاية الخارجية ، كمبدأ ثوري متأصِّل تكرَّر في الخطاب الثوري وفي المطالب الشعبية الواعية؛ كل ذلك أغضب أشد الغضب القوى

(١) أورد الباحث في كتابه (اليمن من ربيع الثورة إلى خريف العدوان) ، ط٢، ١٤٣٨هـ - ٢٠١٧م ، الهيئة العامة للكتاب ، صنعاء ، ص: ٢١٧ ، شرحا تفصيليا عن أشهر العمليات الإرهابية في اليمن.

الدولية الراعية لهذه الجماعات والمشروع الذي تنفِّذه وتمثِّله.

لقد تمثَّلت المطالب المرحلية للثورة في: تنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار الوطني ، وإسقاط الجرعة السعرية على مشتقات النفط ، وتشكيل حكومة وطنية.

وعند تبني "ثورة ٢١ سبتمبر" لهذه العناوينِ فإنها تكون قد تمكَّنت من احتواء كلِّ المناهضين للمشاريعِ التآمرية ضد اليمن من نُخَبٍ وقادةِ رأيٍ وشرائحَ اجتماعية وقبائلَ وأكاديميين ومثقَّفين وساسة ، فروادُ هذا الحراكِ الشعبي الجديد لم يكن لهم أن يرافعوا بعناوينَ جديدة لو لم يكن قد استجد على المسرح السياسي قضايا طارئة أكثر خطورة وإلحاحاً من سابقاتها ، وما كان لثورة ٢١ سبتمبر أن تتصدَّر المشهد الشعبي لو أن مخرجات مؤتمر الحوار الوطني نُفِّذَت كما اتُّفِقَ عليه بين الفرقاء المتحاورين ، وفيما لو كان الملف الأمني قد تم معالجته وتوقَّفت الاغتيالات والتفجيرات ، وتوقَّفت الحروبُ الداخلية والزج بالجيش اليمني للمشاركة فيها.

ولولا التعثر الكبير الذي ساد المرحلة الانتقالية التي أعقبت "ثورة ١١ فبراير" ، والتي تمكَّنت فيها أحزاب المعارضة من الاستحواذ على المشهد الثوري ، ومن الالتفاف على الخيارات الشعبية ، بجرِّ المسارات الثورية إلى فخٍّ العمل السياسي من جديد ، بالذهاب للتوقيع على المبادرة الخليجية لتحقيق المحاصصة والتقاسم بين الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة ، بعيداً عن مطالبَ وتطلعات الشارع اليمني الثائر ، والتي أفضت إلى تشكيل "حكومة الوفاق الوطني" التي عجزت عن تنفيذ الحد الأدنى من المطالب الشعبية ، وعن تغطية القصور في الخدمات ، وتحقيق الأمن ، وإيقاف العبث والفوضى والانفلات ، من نهبٍ للمال العام ، ومن عمليات إرهابية على مؤسَّسات الدولة وعلى المواطنين ، وعمليات تصفية يومية لضباط الجيش وغيرهم ، حدث كل هذا الإخفاق رغم الإمكانات والتأييد الدولي الذي حظيت به الحكومة ورئاسة الجمهورية الانتقاليتان.

إنجازات أغضبت دول الوصاية الخارجية

هناك مجموعة من الإنجازات التي نفذتها "ثورة ٢١ سبتمبر" بالفعل المباشر أو بالتداعي ، والتي أغضبت دول الوصاية على اليمن ، وهي:

١- محاربة التنظيمات الإرهابية:

طهَّرت اللجان الشعبية المناطق التي كانت قد تمكَّنت التنظيمات الإرهابية من التمركز فيها (كتاف ، أرحب ، عمران ، رداع — البيضاء ، العدين- إب ، عدن) وغيرها من المناطق ، أدَّى ذلك إلى إفشال المشروعِ العام والمهامِّ المحدَّدة المُناطة بتلك الجماعات ، ارتباطاً وتنسيقاً مع المخابرات الأمريكية والصهيونية ، سواءٌ منها ما سمِّي بـ(القاعدة) أو بـ(داعش) أو (ISIS) ، بكل ما يحمله من رسائل وأهداف ، منها تشويه الدين الاسلامي وإلصاق أي عمل إجرامي يحدث في الغرب بالمسلمين لترسيخ صورة بشعة

ودموية لدى شعوب الغرب تجاه المسلمين ، ثم لاستهداف البلدان العربية وتفتيتها وتناحر أبنائها؛ تمهيداً لاحتلالها ونهب ثرواتها.

أدت سرعة الإنجازات في محاربة هذه الجماعات الإرهابية من قبل اللجان الشعبية ، إلى إحراج الإدارة الأمريكية أيَّما إحراج ، فهي التي بقيَت لسنواتٍ تدَّعي مكافحتها للإرهاب من دونِ إحرازِ أيِّ تقدُّمٍ يُذْكَر ضدها ، وإنما استخدمَتْها بغرضِ الإيهامِ لنيل مشروعية من بقائها مخترِقةً لسيادة البلدان ومنها اليمن ، إلى أن جاءت اللجان الشعبية ودَحَرَتْها في أيامٍ قلائل ، فأسقطت أحدَ أهمِّ أركانِ وركائزِ المشروع العام ضد اليمن والمنطقة؛ إذ كانت اليمن قد أُعِدّتْ لتكون المرتع الرئيسي لتلك الجماعات بتدريبها ورسم خِطَطها وإرسالها إلى بقاع أخرى من الوطن العربي والإسلامي.

وحتى فتراتٍ لاحقة بقيَت كل المناطق التي تحت سيطرة وتأمين اللجان الشعبية في حالةٍ من الاستقرار وانعدام التواجد أو النشاط لتلك الجماعات الإرهابية.

٢- إفشال مخطَّط تقسيم اليمن إلى ستة أقاليم:

أدى الخلاف بين الفرقاء المتحاورين في مؤتمر الحوار الوطني الشامل ، إلى انسحاب أكثر من فصيل من الجلسة الختامية للمؤتمر التي عقدت في ٢١ يناير ٢٠١٤م ، وكان ذلك لعدة اعتبارات منها:

- احتجاجا على عملية الاغتيال التي تعرض لها عضو الحوار الوطني الدكتور (أحمد شرف الدين) صباح يوم الجلسة الختامية.

- ومنها بسبب المساعي الحثيثة لرئيس الجمهورية مع بعض الأحزاب والشخصيات الدافعة إلى إنهاء جلسات مؤتمر الحوار الوطني قبل التوصُّل لاتفاقٍ حول إحدى أهم النقاط الخلافية والمتمثلة بشكل الدولة ، وبالإصرار على تمريرِ خيارِ تقسيم اليمن إلى ستة أقاليم واعتماد دستورِ الدولة الاتحادية ، "رضي من رضي وغضب من غضب".

كان موقف حزب (المؤتمر الشعبي العام) حيال البيان الختامي

لمؤتمر الحوار الوطني أنه تم صياغته من دون الرجوع للأطراف المشارِكة في الحوار ، وورد في البيان الصادر عن الحزب والمعبِّر عن رفضه ، العبارة التالية: "إن هدف ضمان الحفاظ على الوحدة قد تم إسقاطه من البيان ، ووردت عبارات كالتي جاءت في الفقرة الثانية من ص «٢٧» وهي (أن الهدف الأسمى يتمثل في ترسيخ دعائم الاستقرار ، وبناء اليمن الاتحادي الجديد)"[1].

ومع الاستمرار في تهميش مواقف بقية الأطراف المشاركة في مؤتمر الحوار حول ذات النقطة ، ووضع الجميع أمام الأمر الواقع من خلال الاستناد الى ما تمليه السفارات ، ومنها بالأخص "الأمريكية والبريطانية والسعودية" مما أدَّى إلى أن يتم تحديد الموقف لكلٍّ من حركة أنصار الله وحزب المؤتمر الشعبي العام ، بالانسحاب من جلسة تسليم مسودة الدستور ، التي أقيمت كاحتفال بمناسبة اكتمال صياغة الدستور رغم عدم الانتهاء من

(١) صدر بيان حزب المؤتمر الشعبي العام الرافض لبيان الجلسة الختامية لمؤتمر الحوار الوطني الشامل بتاريخ ١٩يناير ٢٠١٤م ، عبر الموقع الالكتروني للحزب ، على الرابط :
http://www.almotamar.net/news/114446.htm

الاتفاق على اللائحة الداخلية لعمل الهيئة ، حيث كانت لا تزال في عهدة اللجنة المصغَّرة لإعداد الهيئة من لجنة صياغة الدستور ، كما جاء في بيان انسحاب حزب المؤتمر الشعبي العام.

أما بيان المجلس السياسي لحركة أنصار اللّه بشأن رفض تمرير مسودَّة دستور اليمن الجديد ، فقد كان للأسباب التالية:

١-أنها دون توافق كافة القوى السياسية الموقِّعة على اتفاقِ السِّلم والشراكة.

٢-مخالِفة لمخرجات مؤتمر الحوار الوطني.

٣-متبنِّية رؤية أحادية للدستور إرضاءً للخارج ضمن مشروعٍ يهدِف إلى تفكيك البلاد إلى كنتونات متقاتلة.

ولأنها كانت قضية مُلِحَّة بالنسبة لمن يقف خلف مشروع تقسيم اليمن فقد عمل "أحمد بن مبارك" أحد أمناء عموم مؤتمر الحوار الوطني ومدير مكتب رئيس الجمهورية الانتقالي على حَمْل مسودة الدستور والذهاب بها في صباح يوم إعلان الاحتفال بالدستور الجديد لإتمام مهمة اعتماد الدستور المتضمِّن لشكل الدولة

الاتحادية بستة أقاليم ، فما كان من اللجان الشعبية إلا أن قبضت عليه قبل أن يصل إلى مكان الاحتفال ، وأصدرت بياناً توضيحياً مطوَّلاً عن تفاصيلِ الإجراء ودوافعه ، ورد فيه العبارة التالية:

"تفاجأنا..... بأن هناك جهات نافذةً داخل الهيئة الوطنية للرقابة على تنفيذ مُخْرَجات الحوار الوطني الشامل سعت إلى تمرير مسودَّة للدستور ارتكبت فيها مخالفات عدة: منها أنها دون توافق كل القوى السياسية الموقِّعة على اتفاق السلم والشراكة ، مخالِفة لمخرجات مؤتمر الحوار الوطني ، متبنية لرؤية أحادية للدستور إرضاء للخارج ضمن مشروع يهدف إلى تفكيك البلاد إلى كنتونات متقاتلة ، وعليه وأمام مثل هذه المخالفات أقدمت اللجان الشعبية بتوقيف أحمد عوض بن مبارك ، كانت خطوة اضطرارية؛ لقطع الطريق أمام أيِّ محاولة انقلاب على اتفاق السلم والشراكة"[(١)].

ورداً على ذلك قدَّم كلٌّ من "خالد بحاح" رئيس الوزراء ، وعبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية الانتقالي استقالتيهما في

(١) توقيف أحمد عوض بن مبارك في صباح يوم ١٧ يناير ٢٠١٥م ، الموقع الإلكتروني : عدن الغد : http://www.adengd.net/.

٢٢ ينـاير ٢٠١٥م احتجاجا علـى إفشـال مشـروع تقسـيم الـيمن إلى ستة أقاليم.

٣- إسقاط أدوات العمالة لقوى الهيمنة من ساسة ومشايخ وعسكر

لم يكن بدٌّ أمام الجهود المستمرة لاختلاق الأزمات والحـروب الداخلية التي افتعلتها ذات الأطراف وعلى رأسها حزب (التجمع اليمني للإصلاح) وبكل الرموز والهيئات العاملة تحت مظلته ، من مشـايخ ديـن مـن أمثـال (عبدالمجيـد الزنـداني) ، وهـو أحـد أهـم مؤسســي تنظـيم الإخـوان المسـلمين في الـيمن ومؤســس "جامعـة الإيمـان" وغـيره مـن مشـايخ المنـابر الـذين حرَّضـوا علـى الفتنـة ، وشــجَّعوا علــى الانقســام والتقاتــل والــداعمين للإرهــاب بالمــال والتوجيـه ، أو مـن مشـايخَ قبليين أمثـال "حميـد الأحمـر" و"حسـين الأحمـر" ، الـذين عملـوا علـى تفجـير الأوضـاع في كلٍّ مـن "كتـاف" و"دماج" و"عمـران" ٢٠١٣م ، وعملـوا جنبـا إلـى جنـب مـع الجماعـات الإرهابيـة لضـرب القـرى وقتـل الأبريـاء ، وإحكـام الحصـار علـى محافظـة صـعدة ، والتقطُّـع علـى المسـافرين ، واختطـاف وقتـل

بعضهم ، ثم من العسكر مَنْ ساهم بإدخال الجيش في معارك مع المجتمع أمثال اللواء (حميد القشيبي) ، واللواء (علي محسن الأحمر) ، وصولاً إلى الساسة من قيادة حزب التجمع اليمني للإصلاح الذين فروا بعد أن توسَّعت التحركات الشعبية لاجئين للمملكة السعودية ليدفعوها لشن العدوان ويحثوها على ضرب أبناء اليمن جميعا وتدمير المنشآت.

ومن هؤلاء (عبدربه منصور هادي) الذي استند العدوان على شرعيته المزعومة لتدشين ضربات الطيران الكثيفة والتدميرية وبشتى أنواع الأسلحة المحرمة دولياً ، معتقدين أن ذلك سيكسر اليمنيين ويعيدهم الى بيت الطاعة من جديد ، غير متنبِّهين للتحوُّل الذي قرَّره أبناءُ الشعبِ اليمني تجاه بتر اليد الخارجية ومنعها من التدخل في الشأن اليمني وتنفيذ مشاريعها التآمرية الخبيثة.

٤- استقلال القرار السياسي ومنع السفارتين الأمريكية والسعودية من التدخل في الشؤون الداخلية للبلد

لوحظ التصعيد المضاد من قبل دبلوماسيي سفارات كل من (أمريكا وبريطانيا والسعودية) منذ الوهلة الأولى لتصاعد الحراك الشعبي تحت مظلة (ثورة ٢١ سبتمبر) ، بعد تمكن اللجان الثورية والشعبية من تأمين المؤسسات وتأمين العاصمة من الفراغ الذي أحدثه انسحاب القوات الأمنية التابعة لوزارة الداخلية والجيش والمسؤولين بمجرد هروب اللواء (علي محسن الأحمر) من صنعاء بعد اشتباكاتٍ دارت بين قواته واللجان الشعبية.

لم يكن خافياً على أحدٍ مقدار ما كانت تحظى به تلك السفارات من مكانة خوَّلتها من التدخُّل في كلِّ ما يجري في البلد ، وفي مقدار الخضوع والتسليم الذي كان عليه أغلب مسؤولي الدولة لما يُملَى عليهم من توجيهات ومشاريع ، وأنه استدراكاً واستيعاباً منهم للمشروع الوطني وجدِّيَّته الذي تحمله مبادئ ثورة ٢١ سبتمبر ، قرَّرت السفارات الانسحاب تحضُّراً منها لشن العدوان على اليمن ، وانتقاماً من الشعب اليمني الذي اختار مسار ثورة الاستقلال من الهيمنة الخارجية بكل أشكالها.

٥- تحرير ملف الطاقة (بترول وغاز) من القيود المفروضة سعودياً:

قامت السعودية ومنذ فترةٍ طويلةٍ بالعمل على تجميد مشاريع استخراج النفط اليمني ، حيث برزت محافظة (الجوف) كأهمٍّ المناطق التي تم فرضُ قيودٍ مشدَّدة على عملية التنقيب فيها ، وعملت ذلك بعدة وسائل ، منها رشوة مشايخ وأعيان المنطقة لكي يصمُتوا ويكُفُّوا عن المطالبة باستثمار الثروات فيها؛ اشتهر أحد الأفلام الوثائقية التي أعدته قناة الجزيرة الفضائية في ٢٣/ يناير /٢٠١٣م ، حيث قامت بنزول ميداني وإجراء لقاءات مع أهالي تلك المناطق ، وتصوير الأماكن التي تم التنقيب فيها ، ثم حالة الاستغراب من تجميد العمل بعد ذلك ، وردم الآبار فيها لأسباب غامضة.

جرى الحديث لاحقا عن كمياتٍ كبيرةٍ من احتياطي الغاز المخزون في باطن المنطقة ، شركة هنت (Hunt Oil Company) الأمريكية كانت أولى الشركات المنقِّبة في تلك المناطق (الجوف / مأرب) في الثمانينات من القرن المنصرم ، وقد توقَّفت عن العمل بشكل فجائي ، رغم أن تقاريرها الأولية أشارت إلى وجودِ حقولٍ واعِدة من النفط في تلك المناطق ، وقد كشف عددٌ من الخبراء

عن قيام السعودية بسحب النفط من الجوف بطريقةٍ أفُقية إلى الأراضي السعودية عبر الحدودِ المتصلة مع محافظة الجوف ، وهي المناطق التي تم بناء أسوار وحواجز عليها لمنع الوصول إليها من أي جهة كانت.

٦- الكشف عن خلايا إجرامية لتصفية الخِبرات والنُّخَب الفاعلة :

اشتملت المؤامرة على اليمن على إفراغه من الكوادر الوطنية من مثقفين وضباط في السلك العسكري ، فقد تمكَّنت الجهات الأمنية وبالتعاون مع اللجان الشعبية من الكشف عن عددٍ كبير من الخلايا الإرهابية ، وآخرها الخلية الإرهابية التي نشرت قناة المسيرة فيلما تفصيليا عن أفرادها بعنوان (الوجه الآخر)[١] ، كشف عن إحدى أخطر الخلايا الإرهابية التي ارتبطت تنظيميا بحزب التجمع اليمني للإصلاح ، وعن الآلية المتبعة ، وعن دقة التدريبات والأساليب المتبعة في عمليات التصفية ، التي خطَّطت ونفَّذت عمليات اغتيال بحق الشخصيات من شتى القطاعات ومنها العسكرية ، بغرض إخلاء البلد من العقول العملية والكفؤة والوطنية ، تمهيداً لتمرير مخطَّطات التضليل والهيمنة بيسر ،

(١)نشر فيلم "الوجه الآخر " عبر قناة المسيرة في ٢٩ /٤/٢٠١٧م.

ارتبط الكثير من أفراد تلك الجماعات الإرهابية تنظيمياً بحزب التجمع اليمني للإصلاح .

٧- فضح مخطَّط تدمير الجيش بدعوى (هيكلة الجيش اليمني)، وتدمير ترسانته الصاروخية وإسقاط طائراته الحربية:

وُضِع قرار هيكلة الجيش ابتداءً لغرض إخراج القادة المتصلين أسرياً أو من حيث الولاء للرئيس السابق (علي عبدالله صالح) ، وإعادة تشكيل تلك الألوية وتوزيع أفرادها؛ وكان بالإمكان قبول هذا القرار لو أنه تمَّ بإرادةٍ وطنيةٍ خالصة ، هدفها إعادة الجيش اليمني ليصبح جيشاً ولاؤه للوطن ، ولحماية حدوده وصيانة سيادته ، إلا أن رسم خطة التنفيذ لذلك قد تمت بإشرافٍ مباشر من السفارة الأمريكية ! ، حيث شُكِّل فريقٌ فني أمريكي برئاسة نائب مدير التخطيط والبرامج في القيادة العسكرية الأمريكية الوسطى ، العميد (رولف غروفر) الذي بدأ أولى زياراته لليمن لتنفيذ هذه المهمة في يونيو ٢٠١٢م.

في ذلك الحين نشرت قناة الـ CNN الأمريكية الشهيرة تقريرا مفصلا بعنوان (فريق أمريكي يستعرض إعادة هيكلة الجيش

اليمني)[1] ، ذكر في ذات التقرير أن واشنطن ستعاقِب من ينوي عرقلة إجراءات العملية السياسية في اليمن! ، ما يعني بداهة أن المهمة هي إضعافِ وتحجيمِ قدرات الجيش اليمني ، وليست تطويره أو تقويته ليتمكن من حماية المصالح العليا للبلد.

تمثَّلت أبرز القرارات الرئيسية لمشروع هيكلة الجيش اليمني على إلغاء كلٍّ من ألوية (الحرس الجمهوري) الذي كانت قيادته بيد (أحمد علي عبدالله صالح) نجل الرئيس السابق ، وعلى إلغاء (الفرقة الأولى مدرع) بقيادة (علي محسن الأحمر) ، وتغيير قيادة جهاز الأمن القومي والأمن المركزي وقائد القوات الجوية ، وقائد المنطقة العسكرية الجنوبية ، وقائد النجدة وغيرهم. ما عملَتْه (ثورة ٢١ سبتمبر) وتطوراتها هو أنها عكست الآية على هذه المساعي وعلى من يقف خلفها ، فبدلاً من أن يتحقَّق هدفُهم بتدمير الجيش اليمني وإضعافه ، تمكَّن الجيش اليمني بالتعاون

---

(١) ينظر التقرير في قناة الـ CNN ، تاريخ النشر: ٢٥ يونيو ٢٠١٢م ، على الرابط:
http://archive.arabic.cnn.com/2012/middle_east/5/28/yemen.usarmy/index.html.

مع اللجان الشعبية على لمِّ الصفوف وتنظيم الأداء في مواجهة العدوان ، ثم في تطويرِ الترسانة العسكرية بصناعةٍ محلية ، وهذا ما أدهش الصديق قبل العدو.

فالصواريخُ التي أراد الأمريكانُ تفكيكَها ، تم استخدامُها بفاعليةٍ كبيرة لضرب مواقع العدوِّ الغازي ، ثم تم تطويرها لتصِل إلى مسافاتٍ أطول وبإصابات أكثر دقة ، كما تم تصنيع صواريخ محلية ، وبأحجام متفاوتة ومدىً مختلف ، وكذلك الحال مع العتادات العسكرية الأكثر فاعلية ، ومنها القناصة ، والتي ما صُنِع منها محلياً بات منافسا للصناعات الأجنبية ، وصناعات أخرى متنوِّعة لا تزال تظهر تباعا ، كالدفاعات الجوية والقوات البحرية ، والتي أحرزت نجاحات وانتصارات كبيرة بهرت كل المتابعين .

٨- كشف وتعرية مزاعم القِوى الداخلية العاملة على إعاقة التوصُّل لتسوية سياسية واستقرارٍ أمني داخل البلد :

عندما تكون المرجعيات المتَّفق عليها قد وقعت ، والاستحقاقات العامة بات من المتاحِ تنفيذُها وتطبيقُها على أرضِ الواقع ، إلا أن

طرفا من الأطراف يعيق تنفيذَها ، ويعمل بكل ما يستطيع لتأخير ترجمتها على الواقع ، فذلك يعني بما لا يدع مجالا للشك أن هذا الطرف لديه مشروعٌ يستهدِفُ اليمنَ ككل ، وأنه ليس نكايةً بخصمٍ له ، أو منعا من صعودِ أطرافٍ أخرى على المشهد؛ لأنه لن يكون هناك من ضيرٍ لديه لو أن القوى الصاعدة قبلت بتمرير الأمور غير المشروعة وقبول حصتها من الفتات كما هو معمول مع بقية المكونات.

ولكن لمعرفته بأن بروز قوى صاعدة تحمل مشروعا وطنيا يلبي مطالب شعبية ويهدف إلى النهضة باليمن ككل ، وأن ذلك سيقدّم نموذجا أمام الناس يفضح فشل من سَبَق من الأحزاب ، وسيعني فضح المحاصصة في الثروة والنفوذ؛ لذلك بقي التكتيك هو في العمل على إعاقة كل الاستحقاقات الثورية ، حتى لا يسحب البساط من تحت القوى التي استحوذت على مشهد ما بعد ثورة ١١ فبراير.

تنفيذ مخطط تقسيم اليمن إلى ستة أقاليم بالقوة المفروضة دولياً

أثيرت الكثير من التساؤلات من وراء الطرح القاضي بتقسيم اليمن إلى ستة أقاليم كحل للقضايا العالقة ومنها القضية الجنوبية ، وحول الآلية القاهرة التي وُضِعت كأمرٍ واقع أمام المعترضين على هذه الصيغة؛ لا سيما وأن هذا الطرح وُضِع في المستوى الذي يتجاوز القضية الجنوبية — محور الخلاف- ليشمل اليمن ككل ، وبما يستهدف وحدة الأرض ومركزية القرار السياسي ، فهو الطرح الأول من نوعه ، فلم يكن قد تشكَّل أو تبلور كنتيجة لتراكمٍ مطلبيٍّ شعبيٍّ ، أو استند إلى محدِّداتٍ تاريخيةٍ أو جغرافية "طبيعية" ، كما تستند إليه عادةً الصراعاتُ من هذا النوع.

فإذا كان هذا التقسيم وبهذه الصيغة لا مرتكزَ أو إسنادا تاريخيًّا له ، ولا يُعَبِّر عن استجابة لقضية ملحة ، أو حراكٍ شعبي مطلبي ، فمن أين جاءت هذه الصيغة التقسيمية؟ وما هي الجهة

الراعية والدافعة لتنفيذها بكل ذاك الإصرار!؟

لم يكن خافياً على أحدٍ الدورُ الذي لعبته السفارة الأمريكية في صنعاء في إدارة ومراقبة مجريات مؤتمر الحوار الوطني الشامل ، والتأثير على كثير من الملفات الحيوية ، من خلال الاتصال المباشر الذي كان يتم مع أمناءِ عمومِ مؤتمرِ الحوار وأمناء عموم الأحزاب ، لمناقشة كلِّ شاردةٍ وواردة من تفاصيل الحوار ، كما هو الحال أيضا مع السفارة البريطانية التي بالإمكان ملاحظة عودتها إلى المشهد ، حاملة معها إرثا طويلا من الكيد على المنطقة والاستعمار لها ، ولا سيما حيال مستعمرات بريطانيا العظمى ، ومنها الجزء الجنوبي من اليمن.

استمرَّ هذا التدخُّل عبر مراحل لاحقة ، منها في المفاوضات المتزامنة مع العدوان والتي أُجْرِيَت خارج اليمن (مسقط - جنيف - الكويت) ، حيث شوهد تواجد أمريكي وبريطاني من خلال وزيري خارجيتيهما وعبر دبلوماسييهما وسفرائهما لدى اليمن ، على طاولة المفاوضات الخاصة باليمن كرعاةٍ وأوصياء.

هذا يؤكِّد بقوة على مسألة وجودِ الطرف الخارجي في وضع هذه الصيغة من التقسيم؛ لكونه أولا طرحا فجائيا وطارئا على المشهد ، ولم يكن قد سبَقَ وطُرِحِ يوماً كقضية خلافية محلية ، أو كمجال للنقاش حتى بين المتصارعين أنفسهم على هذا الملف ، الأمر الآخر أنها جاءت متوافقة مع مشروعٍ ومخطَّطٍ عام لتقسيم وتفتيت الوطن العربي ، الذي يقع العمل فيه على قدم وساق ، في اليمن وعددٍ من الدول العربية الأخرى.

ثم كان الإصرار على تمرير القرار بعجالة وبكثافة المساعي وتنوعها بغرض إقناع الأطراف للتوقيع على صيغة شكل الدولة من ستة أقاليم وبتدخُّل مباشرٍ من الرئيس الانتقالي (عبدربه منصور هادي) ، وبحدِّية مُلفِتة لأن يضاف الأمر إلى الدستور الجديد الذي تمت صياغته أيضا بإشرافٍ من ذات قوى الوصاية الخارجية على اليمن.

ولمزيد من التأكيد على حضور هذا العنوان كأحد مسبِّبات شنِّ العدوان ، هو أن خطاب الدول المعتدية مع مرتزقتها ظلَّ يستخدِمُ

خطاباً سياسياً وإعلامياً ، لمحاولة تجسيد معالم الصراع بين الأطراف وفق التقسيم الجغرافي لهذه الأقاليم ، كما أن التحركات العسكرية الميدانية تحرص على رسم خطوط أهدافها بما يحاذي مسارات وحدود الأقاليم ، في محاولة العزل — افتراضاً - لمن يُمثِّل الفئة المناهِضة للتوجه المقر لهذا التقسيم ، من خلال السيطرة على الأقاليم الخمسة المتمثِّلة بـ (إقليم سبأ ، إقليم حضرموت ، إقليم عدن ، إقليم الجند ، إقليم تهامة) ، ومن ثم محاصرة (إقليم آزال).

هذا في حين كان المجتمع اليمني بجميع مكوناته وبفئاته يرفضون فكرة الأقلمة ، وعبَّروا مراراً عن رفضهم لهذا التقسيم بمن فيهم الحراك الجنوبي ذاته.

تكمن خطورة هذا التقسيم في كونه يتماشى مع مساعي ذات الدول الراعية لاتفاقيات تقسيم الوطن العربي ، والتي منها اتفاقية "سايكس بيكو" ومشروع "برنارد لويس"[1] الذي هدف إلى

---

(١) برنارد لويس: ولد في أسرة يهودية أشكينازية في إنجلترا عام١٩١٦ ، عني بدراسة اللغات الشرقية منذ صغره ، وتخصص في دراسات الشرق الأدنى والأوسط ، وحصل على درجة

تقسيم المقسَّم ، ولكن على أساسٍ طائفيٍّ وليس مناطقياً ، وهو ما يعني التفتيت والإضعاف في أبلغ صوره.

وبهدف استدعاء المشاريع القديمة كما عبَّر عن ذلك ياسين سعيد نعمان أمين عام الحزب الاشتراكي اليمني ، في معرض حديثه عن مسبِّبات رفضه لخيار تقسيم اليمن إلى ستة أقاليم ، موضِّحاً أن ذلك يعني عودة التقسيم الذي جسَّده الاستعمار البريطاني ، وفي إشارة واضحة منه بأن بريطانيا ليست بعيدة عن هذا المخطَّط الحديث على اليمن(١) .

الدكتوراه في تاريخ الإسلام. ومع اندلاع الحرب العالمية الثانية استدعي لويس للخدمة في الجيش البريطاني ، وبالفعل خدم في جهاز الاستخبارات. الأهرام المصرية: مقال بعنوان: برنارد لويس رأس الأفعى في مخطط تقسيم الشرق الأوسط؛ رانيا رفاعي؛ ٩ أكتوبر ٢٠١٣م؛ عبر الرابط الإلكتروني:

http://www.ahram.org.eg/NewsQ/236109.aspx .

(١) جرى حديث (ياسين سعيد نعمان) في مقابلة له مع قناة السعيدة الفضائية مع الصحفي "محمد العامري"؛ برنامج: تحت الضوء؛ بتاريخ: ٢٠١٣/١٢/٢٥م؛ الحلقة منشورة كاملة على موقع اليوتيوب على الرابط:

https://www.youtube.com/watch?v=p_-RMQojEik.

توجيه رسائل ردع لدول إقليمية منها إيران وسوريا

لا يمكن إنكار حضور حرب الأقطاب الدولية في كافة الأزمات الأخيرة التي مرَّت بها المنطقة ، فسوريا على سبيل المثال كانت عبْرَ السنوات الأخيرة ولاتزال ساحة تصفية حسابات ولي أذرعة بين الأقطاب المتصارِعة على قضايا أعم ، وعندما بدأت الكفة في مسار المعارك تميل صوب الجهة التي تمثِّلها الدولة السورية بقيادة الرئيس (بشار الأسد) مع بقية الحلفاء منهم إيران وروسيا ، فإن الطرف المقابل الموجود فيه كلٌّ من السعودية وأمريكا بشكل محوري ، انتهى بفتح جبهات أخرى علَّها تتمكَّن من خلالها من تحقيقِ نصرٍ يعيد الهيبة المنكسرة بانكسار الجماعات الإرهابية التي دعمتها بكل ما تحتاجه لتدمير سوريا وتشريد أهلها.

ترافقت كل تلك الخيبات والانكسارات السعودية ومن يقف خلفها في كل من اليمن وسوريا والعراق مع قرب التوصُّل لاتفاقٍ مع إيران حول ملفها النووي[1] ، والذي أثار الكثيرَ من الحنَقِ

(١) وقعت المفاوضات على الملف النووي مع مجموعة الـ(٥+١ في جنيف ، على اتفاق مبدئي ومؤقت في ٢٤ نوفمبر ٢٠١٣م ووقع على الاتفاق النهائي في ١٥ يناير ٢٠١٦م.

والاعتراضِ لدى كلٍّ من المملكة السعودية وكيان الاحتلال الإسرائيلي ، وبذلك فإن هذه الملفات مجتمِعة أدَّت بالخطابِ المعبِّر عن هذه الهزيمة إلى إقران الملف النووي الإيراني بالتطورات والتحولات الميدانية في الساحة اليمنية ، باعتبارها مهدِّدات ومصادر خطر على كلٍّ من السعودية وكيان الاحتلال الصهيوني.

ولذلك صُرِّح وفي أكثرَ من مناسبة بأن الحرب على اليمن سيليها حربٌ على سوريا يقودها ذات التحالف ، رغم تناقض العناوين المطروحة لشن الحربين ، ففي سوريا تشَنُّ بهدف "الإطاحة بالرئيس الشرعي بشار الأسد" ، وفي اليمن بذريعة "إعادة شرعية الرئيس عبدربه منصور هادي"[١].

المهم بالنسبة للعقل المخطِّط لكل هذه الحروب هو أن تستمر في الاستنزاف والإنهاك للدول الممانعة ومنها اليمن وسوريا ، فلا تكون قد انتهت من حربٍ أو أزمة إلا وأُدْخِلت في حروبٍ وأزماتٍ جديدة وبعناوين مختلفة.

إلا أن التورُّطَ الكبير الذي لحق المملكة السعودية وحلفاءها في

الأراضي اليمنية ، بفعل الصمود والتحدي الفريدين من نوعهما لأبناء الشعب اليمني ، قد أدَّى إلى تداعياتٍ عكسية ومتنوِّعة على السعودية نفسها ، منها ما هو اقتصادي ، من خلال استنزاف الخزينة السعودية؛ مما أدَّى بالحكومة إلى إعلان التقشُّف وإلى إلغاءِ الامتيازات لموظَّفيها ، وبيع أرصدة شركاتها ووضعها في المزاد ، منها جزء من نصيبها في "أرامكو" ، وهي أكبر الشركات النفطية في العالم.

فالسعودية وجدت نفسها معنية بالإنفاق على أكثر من جهة ، بغرض فرض الحصار والتكتم على ما يحدث في اليمن ، ولتمويل المرتزِقة من شتى أنحاء العالم للمشارَكة في العدوان على اليمن ، ولشراء وسائل الإعلام والمنظمات الحقوقية ، ولشراء المزيد والمزيد من الأسلحة الأمريكية والغربية؛ وهو الأمر الذي يعدُّ من أهم الأسباب الدافعة لشن الحرب/ العدوان؛ مما يجعل الإدارة الامريكية تسعى لإطالة الحرب قدر الإمكان.

ومن الأزمات الارتدادية على السعودية ما هو شعبي ، وذلك

باتِّساع الاضطرابات الداخلية المتصاعِدة ، وبروز متنامٍ لحركات شعبية تطالب بإسقاط حكم آل سعود ، كنتيجة لسياسة الغطرسة ضد المواطنين بارتكاب انتهاكاتٍ وتجاوزاتٍ وإعدامات ضد معارضين لها ، كان من أبرزهم الشيخ (نمر النمر) الذي أعدِم لمناهضته لسياسة آل سعود التمييزية والاستبدادية ، وإلى خروج المواطنين في المنطقة الشرقية (القطيف) ومناطق أخرى من السعودية.

أما عنوان "وقف التمدد الإيراني في اليمن" و "القضاء على أعوان وأتباع إيران" ، فهي العناوين الأكثر رواجاً إعلامياً واستحضاراً سياسياً ، حتى بلغ الأمر بالسيد (عبدالملك بدر الدين الحوثي) إلى القول في أحد أوائل خطاباته[1] بأن السعودية إذا كانت تواجه مشكلة مع إيران ، فإيران هناك فلتذهب لتصفي حساباتها معها ، ولكنها وكما قال السيد عبدالملك: "أجبنُ من مواجهتها".

---

(١) ألقي الخطاب في ١٩/٤/٢٠١٥م ، أي بعد مرور ٢٤ يوما على بدء العدوان.

استشعَرَت السعودية وجودَ خطرٍ قادمٍ من إيران بعد الثورة الإسلامية بقيادة الراحل (روح الله الخميني) ، وهو ذات الخطر الذي أدركه كيان الاحتلال الإسرائيلي رغم أن خطاب الثورة الاسلامية كان موجّهًا في مجمله ضد أمريكا باعتبارها الشيطان الأكبر وإسرائيل باعتبارها دولة احتلال غاصبة لأرض إسلامية وهي تقتل وتشرد أبناء الأرض الأصليين.

عمل الأمريكان والإسرائيليون على تعزيز هذه المخاوف الخليجية والسعودية حيال الثورة الاسلامية في إيران بتقديمها على أنها ضد (العرب) وضد (أهل السنة) بأكثر مما هي مستهدِفة لأية جهات وسياسات أخرى.

وذلك هو ما أفضى آخر المطاف إلى تعزيز التقارب الإسرائيلي السعودي بالإيهام بكونهما معرَّضَين لتهديدٍ مشتَرَك ، هو إيران "الشيعية ، الفارسية ، الصفوية" كما جرى الخطاب السعودي للتعريف بإيران أمام العرب.

استفادت أمريكا وكيان الاحتلال الإسرائيلي من هذا التكتيك من عدة جوانب ، أولاً في كونها دفعت بالسعودية وبعض الحكومات العربية إلى أن

توجِّه عداءَها الدائم تجاه إيران بدلاً من أمريكا وكيان الاحتلال ، ثم في الالتجاء لأمريكا كمصدرِ تطمينٍ وحمايةٍ وردعٍ ضد إيران.

أمريكا بهذا تكون قد أوكلت كلَّ مهام التصدِّي للخطاب الثوري الموجَّه ضد سياسة أمريكا والاحتلال الإسرائيلي ، إلى السعودية والتيارات التي تدعمها والمنتشرة في بلدان عربية وإسلامية مختلفة ، وإن في كثير من الأحيان بعناوين طائفية ومذهبية ، كما وجَّهَتْها بتمويل كافة الوسائل الإعلامية والمنابر الدينية والجمعيات والأحزاب والمنظَّمات للتصدِّي للخطاب المعبِّر عن التوجُّه الممانع والمقاوم للمشروع الأمريكي الصهيوني ، وفي المحصلة تكون السعودية مسلّمة للإدارة الأمريكية وراضخة لابتزازها مهما كانت النتائج.

إن ارتباط السعودية بالغرب منذ نشوئها المشبوه على يد بريطانيا ، وطبيعة الدور التضليلي الذي يُعْطَى لها في جميع قضايا الأمتين العربية والإسلامية ، بالإضافة إلى ما سبق يفسِّر جزءاً من العداء السعودي لكافة حركات المقاومة والممانعة لأمريكا وكيان الاحتلال الإسرائيلي ، حتى وصل الأمر بها إلى تصنيف عدد من تيارات المقاومة بالتيارات الإرهابية!.

فرض الوصاية على ثروات اليمن الطبيعية وتنفيذ مشاريع اقتصادية لدول العدوان

حروب الطاقة ، أو الحروب من أجل نهب الثروات ، ليست جديدة في هذا العالم ، وهي من أبرز دوافع دول الاستعمار الحديث والقديم لغزو البلدان ، ولإشعال الحروب ، فقد كانت حرب الخليج الثانية ١٩٩٠م من أكبر النماذج على ضراوة الحروب من هذا النوع ، فإقدام (صدام حسين) على غزو الكويت كان بسبب خلافٍ حول الأسعار وحصص الإنتاج من البترول ، كما أن دوافع مشاركة (أمريكا) في الرد على صدام وإخراجه من الكويت ، ثم حصار العراق تمهيداً لغزوه في ٢٠٠٣م لم تكن إلا بهدف السيطرة على آباره النفطية؛ وأول إجراءٍ اتخذَتْه القواتُ الأمريكية الغازية للعراق هو إحكام السيطرة على آباره النفطية ثم قصوره وذهبه وثرواته الأخرى المتنوعة.

قبـل ذلـك كانـت حـرب أكتـوبر ١٩٧٣م مـع كيـان الاحـتلال الإسـرائيلي ، الـتي قـرر العـرب فيهـا بشـجاعة نـادرة حظـر توريـد النفط إلى الولايات المتحدة الأمريكيـة والبلـدان الأخـرى الـتي تؤيـد إسرائيل ، لدفع تلك الدول إلى إجبار إسرائيل على الانسحاب من الأراضي العربية التي احتلتها في عدوان ١٩٦٧م.

وهـو القـرار الـذي تسبَّبَ بإهانـةٍ كبيرةٍ لأمريكا وإلى تعريضِـها لأزمـةٍ اقتصـاديةٍ حـادَّة؛ الأمـر الـذي جعلـها لاحقـا تفـرِض وِصـاية تدريجية على النفط العربي عبر مراحل مختلفة ، كخطوة انتقامية واحترازية من الدول العربية؛ منها من خلال عنوان "إخراج صدام مـن الكويـت" حيـث أقامـت قواعـد عسـكرية كـبيرة في كافـة دول الخليج العربي ، فتم بـذلك تجديـد وتعزيـز اتفاقيـة الحمايـة مقابـل البترول لتصبح مُلْزِمة.

الحـربُ علـى سـوريا أيضـا لم تكـن بعيـدة عـن هـذا الملـف وإن كانت كلٌّ مـن سـوريا والعـراق والـيمن مسـتهدَفة بـدون هـذا الملـف ، مستهدَفة في هُوِيَّتـها وفي التوجُّـه المقـاوِم والممـانِع لشـعوبها؛ فسـوريا

بعد مرورِ سنواتٍ على الحرب الأخيرة الدائرة فيها ، تفشى سرٌّ من الأسرار الخطيرة والموضِّحة لجزء من دوافع شن الحرب عليها تحت مظلة الثورة المزعومة ، مفادُه رفضُ القيادة السورية تمريرَ أنبوب غازٍ أزمعت دول أوروبية مع أمريكا على مدِّه من دولة قطر مروراً بالمملكة السعودية ثم بسوريا فتركيا وصولاً إلى أوروبا ، بهدف الاستغناء عن الغاز الروسي والإيراني ، وسمي ذلك المشروع الضخم بمشروع (نابوكو).

تتمحور فكرة المشروع حول "تحويل تجارة الغاز الطبيعي من آسيا الوسطى إلى أوروبا دون المرور بالأراضي الروسية" ، وقد وقّع على هذا المشروع في أنقرة في الشهر السابع من العام ٢٠٠٩م ، ولكن باختلاف بسيط هو أن يصبح مصدر الغاز لهذا المشروع (قطر) بدلاً عن الغاز الذي كان مقرراً أن يكون من أواسط آسيا كمنطقة "تركمانستان"؛ وذلك لتمكُّن روسيا من سدِّ الطريقِ أمام المشروع من خلالِ شراءِ كاملِ الغاز المُنتج في آسيا الوسطى واحتكار بيعه.

حظي مشروع (غاز قطر) برعاية مباشرة من حلف الناتو

وتمويل كامل من المفوضية الأوروبية ، وذلك خدمة لاستراتيجية تطويق روسيا ومنعها من احتكار الغاز ، لكن بعد أن وُجِدت قطر كبديل لتنفيذ المشروع وقفت الدولة السورية عائقا أمام تنفيذه؛ كونها رفضت أن يمرَّر عبر أراضيها ، وهنا لا يمكن إغفال كون كيان الاحتلال الإسرائيلي أحد أهم الشركاء في ذلك المشروع؛ كونه قد اكتشف حقلاً ضخماً في منطقة حيفا يقدر الاحتياطي فيه بنحو ٢٨٤ مليار متر مكعب ، وأنها لن تتمكَّن من تسويقه بالتكلفة المناسبة إلا عبر سواحل سوريا ولبنان.

في اليمن وتبعا لمجريات المؤامرات ، جرى استهداف المناطق الغنية بالطاقة من بترول وغاز بنشر الجماعات الإرهابية فيها كإجراء أولي ، وهي الجماعات المسَيَّرةُ من ذاتِ القوى الدولية وعينِها ، والتي تقوم بدورٍ محدَّد يتمحور حول توفير الذريعة للتدخُّل الخارجي بحجة محاربة الارهاب أولاً ، ثم وبمجرد وصول تلك القوى الغازية تقوم الجماعات الإرهابية بترك مواقعها تلقائياً ، فيكون الدورُ المناط بها هو توفيرَ المبرِّر ، ثم تمهيدَ الطريق للقوات الغازية للدخول منتصرة وفاتحة لتلك المناطق ، بل

إنها وفي فترات متفاوِتة كانت تكتفي بسيطرة تلك الجماعات الإرهابية على النفط الخام لتشتريه منها كما حصل بشكلٍ أوسع في كلٍّ من سوريا والعراق.

إنه وبحجة حماية المنشآت الحيوية يتوفَّر لها مبرِّر الاحتلال الدائم ، كما حصل مؤخراً في كلٍّ من حضرموت وشبوة في ٢٠١٧/٨/٣م[١] ، حيث دخلت القوات الإماراتية بالتشارُك مع قواتٍ من المارينز الأمريكي باحتلالِ تلك المحافظات وإعلان ذلك بمثابة انتصار!.

ثم وفيما لو نجحت كلُّ هذه الخِطط لإنهاك اليمنيين بالصراعات والتفتيت وإلهائهم بالأزمات الاقتصادية والأمنية ، ثم بآثار العدوان الأخير من دمارٍ وتشريدٍ وحصارٍ خانق ، فإنه يصبح مهيأً البدءُ بتنفيذِ المشاريعِ الاقتصادية المرتبِطة بالطاقة وبالموانئ وبالتجارة الدولية ، تماما كالذي أُطْلِقَ عليه مشروع (النور) الذي تم مناقشته سعوديا مع الإسرائيليين أنفسهم في واشنطن بتاريخ ٢٠١٥/٦/٤م على أن يكونوا شركاء فيه ، طُرِحَ الأمر عبر ندواتٍ

(١) وكالة رويترز ، تقرير بعنوان : قوات يمنية مدعومة من الإمارات وأمريكا تهاجم القاعدة في محافظة شبوة؛ نشر في ٢٠١٧/٨/٤م ، على الرابط:
https://ara.reuters.com/article/ME_TOPNEWS_MORE/idARAKBN1AJ32U .

نقاشية مصوّرةٍ وعلنية ، نظَّمها مجلسُ الشؤون الخارجي الأمريكي ، نوقشت فيها الآلية الممكن اتِّباعُها لتوزيع الحصص وتقسيم الثروة وتشارك الاستثمارات على أراضيها وثرواتها.

ورد في طرح "أنور عشقي"[1] الجنرال السعودي المتقاعد ، المقرَّب من الجناح الحاكم في عائلة ابن سعود ، حديثُه عن "حقل نفطي واحد في الربع الخالي ، سوف يلزم دول مجلس التعاون الخليجي واليمن أن تتَّحِد لحمايته وحماية مكتسباتها" ، ونقلت العديد من القنوات الإخبارية ذلك اللقاء ، كما تم نشر مقتطفات من ذلك اللقاء عبر اليوتيوب[2].

ارتكز المشروع على أهمية توقيع اتفاقيات سلام وتطبيع مع الكيان الصهيوني "تحقيق السلام بين العرب وإسرائيل" ، ولعل هذا في حد ذاته بقدر ما يوضِّح الكثير من الدوافع فإنه سيكون كافيا

---

(١) لواء سعودي متقاعد ، ورئيس مركز الشرق الأوسط للدراسات السياسية والاستراتيجية بجدة.

(٢) نشر في اليوتيوب بعنون (مستشار الملك سلمان: التحالف مع إسرائيل ضروري وإنشاء جسر النور بين أثيوبيا والجزيرة العربية)عبر الرابط التالي:

https://www.youtube.com/watch?v=qJssRl3m6Hk .

لكيان الاحتلال إنجاز هذه المهمة لكي يبدأ بالمشاريع الأخرى الاستثمارية في البلدان العربية ، فيكون بذلك قد حقَّق السيطرة على الاقتصاد وعلى القرار السياسي في الدول المطبِّعة معه[1].

لقد بات ملاحَظاً طبيعة الدور المناط بدولة الإمارات العربية المتحدة على سبيل المثال تجاه المواقع الجغرافية الحيوية ، والجزر الرئيسة ، والموانئ البحرية ، من سيطرة واحتلال صريح وعلني ، حيث جرى التركيز على المناطق الغنية بموارد الطاقة من بترولٍ وغازٍ ، كما كان مع دخولهم لمحافظة حضرموت وشبوة ، والذي تم بالتشارك مع قوات المارينز الأمريكية وبحجة محاربة الإرهاب وحماية المناطق الحيوية.

ثم في احتلالها لجزيرة "سقطرى" المهمة من حيث موقعِها المُطِل على المحيطِ الهندي ، والصالحة لأن تُقامَ عليها قاعدةٌ عسكرية ومطار واستثمارات متنوِّعة سياحية ، بسبب تميُّز تضاريسها وغناها الطبيعي بغطائها النباتي المتنوع والنادر ، الذي

(١) الموقع الإلكتروني " عرب ٤٨" تقرير بعنوان: لقاء مندوبين سعودي وإسرائيلي في واشنطن: تطابق مصالح ، تاريخ النشر: ٥/٦/ ٢٠١٥م ، على الرابط:
https://www.arab48.com/إسرائيليات/أخبار/٢٠١٥/٠٦/٠٥/لقاء .

بعضه غير موجود في أية بقعة أخرى في العالم.

ثم في التركيز على ميناء عدن الذي يعد من أهم الموانئ في العالم من حيث موقعه الجيوسياسي البالغ الأهمية ، ومن المعلوم الاهتمام البالغ الذي توليه الإمارات للموانئ حيث تدير عبْرَ شركة (موانئ دبي) قائمةً طويلة من الموانئ في العالم؛ ولأنها تعلم أهمية ميناء عدن فقد عَمِلَت على تجميده حتى قبل شن العدوان بسنواتٍ ، من خلال توقيعها على اتفاقية مع السلطة اليمنية للاستثمار في ميناء عدن ، ثم أَلْغِيَت تلك الاتفاقية بسببِ قيامِ دولة الإمارات بنقض الاتفاق بعملها على تجميد الميناء وليس بإحيائه وتطويره[1].

وبات جلياً أن كل هذه التحركات التي تقوم بها الإمارات في اليمن ليست بدوافع ذاتية خاصة بها فقط ، وإنما بإيعازٍ وترتيبٍ دوليٍّ مدروس يمثل منظومة متكاملة من الدول والكيانات ليس

(١) في كتاب: اليمن من ربيع الثورة إلى خريف العدوان للمؤلف؛ تفصيل أكبر عن الأهمية الجغرافية والسياسية لليمن ، الفصل الثالث: الجغرافيا — الثروة — الهوية؛ ص: ١٠١.

كيان الاحتلال الاسرائيلي في بمعزِل عنه.

في خطابه بمناسبة عامين من الصمود بتاريخ ٢٦ مارس ٢٠١٧م ، صرّح السيد عبدالملك الحوثي ، قائلا: "العدوان يستهدف اليمن في ثروته الواعدة فيما عرفه الأعداء من خلال عمليات المسح والاستكشاف التي تشيرُ إلى مخزونٍ هائلٍ من النفط والغاز والمعادن الأخرى خصوصاً في المناطق الممتدة من حضرموت إلى الجوف" ، وهي المناطق التي يحاول الاحتلال اليوم وضع يده عليها بكلِّ ما أمكنه من وسائل وآليات.

السيطرة على مضيق باب المندب والجزر اليمنية الهامة

استمر التلويح عن تهديدٍ ما سيصيب الملاحة الدولية والسفن التجارية العابرة من مضيق باب المندب فيما لو وصلت ثورة ٢١ سبتمبر إلى القرار السيادي للبلد.

لوَّح بذلك كيان الاحتلال الإسرائيلي بنفسه في محافلَ دولية عديدة ، منها أمام الكونغرس الأمريكي وأمام الجمعية العامة للأمم المتحدة وعبر مجالسه وندواته ومؤتمراته الخاصة ، ووسائل إعلامه ، وعبر كبار مسؤوليه في الحكومة وفي أجهزة المخابرات وغيرها.

يأتي هذا الاهتمام والتخوف في آنٍ ، تجاه المواقع البحرية اليمنية من بُعْدَين اثنين ، الأول سياسي وعسكري ، والآخر اقتصادي ، أما البعد السياسي العسكري فهو لكون المياه الإقليمية اليمنية بما فيها امتداد البحر الأحمر وصولاً إلى مضيق باب المندب قد تشكِّل خطراً على كيان الاحتلال الاسرائيلي فيما لو استُخْدِمت في أي معركة عربية

قادِمة مع إسرائيل ، كما سبق وأن استُخْدِمت إبان حرب ١٩٧٣م ، حين تم إغلاقه بالتنسيق بين السلطات المصرية واليمنية لتضييق الخناق على الكيان الصهيوني ، من الحصول على النفط الذي كان يصله من شاه إيران.

وتكمن الأهمية الاقتصادية لكون المياه الإقليمية اليمنية تمثل إحدى أهم الممرات التجارية حيث يمر عبر مضيق باب المندب ٦.١٪ من نفط العالم و٢١ ألف سفينة تجارية سنوياً.

قبل انطلاق العدوان بأيام قليلة فقط ، أطلق مستشار الجيش الأَمريكي والناتو (أنتوني كوردسمان) من مركز واشنطن للدراسات الاستراتيجية والدولية ، أن "اليَمَن له أهمية استراتيجية كبرى بالنسبة للولايات المتحدة". وأشار أن "أراضي وجزر اليَمَن تلعب دوراً حاسماً ، في حماية ممر عالمي آخر في الطرف الجَنُوبي الشرقي من البحر الأحمر أوْ ما يُسمى باب المندب" ، الذي يعد "ممراً بين القرن الأفريقي والشرق الأوسط ، وهو وصلة استراتيجية بين البحر الأبيض المتوسط والمحيط الهندي".

وأوضح (كوردسمان) أن "وجود أية عدائية من الجو أوْ البحر في اليَمَن ، يمكن أن يهدد حركة المرور بالكامل عبر قناة السويس ، فضلاً عن تهديد التدفق اليومي من النفط والمنتجات النفطية الذي تشير تقديرات [إدَارَة معلومات الطاقة الأَمريكية] بأنها ارتفعت من ٢.٩ مليون برميل يومياً في ٢٠٠٩م إلَى ٣ ،٨ مليون برميل يومياً في عام ٢٠١٣م"[1] .

تعزَّز وجود هذا التوجُّس لدى القوى الراعية للعدوان بما فيهم كيان الاحتلال الإسرائيلي من خلال ضراوة المعارك التي دارت في المناطق الساحلية المُطِلَّة على مضيق باب المندب والتي كانت هي الأكبر تجييشاً والأكثر إعداداً؛ حيث شاركت فيها قواتٌ من المرتزِقة من جنسيات مختلفة أشرفت "إسرائيل" على تدريبها وتسليحها بحسبِ كثيرٍ من التقارير المسرَّبة والمصرّح بها.

---

(١) القطواني ، حميد منصور ، وأنعم ، جمال ، اليمن بين الاحتلال الأمريكي الأول ، والاحتلال الأمريكي الثاني ، مقالة منشورة على موقع (يمانيون) ، بتاريخ ٢٨/ ٥ ، ٢٠١٧م ، على الرابط:

http://www.yamanyoon.com/?p=37741 .

علماً أن المياه الإقليمية لليمن فيما يحاذيها من المياه الدولية تتواجد فيها حتى من قبل حدوث العدوان الأخير على اليمن أكبر الأساطيل العسكرية ، من بوارجَ حربية ، وحاملات طائرات ، من مختلف الدول ، حيث افتُعِلت قبل سنوات قضية "القراصنة الصوماليين" كذريعة لمزيدٍ من التواجد لهذه الأساطيل بحجة محاربة القرصنة وحماية السفن التجارية ، وهي ذات الحجة التي استُخْدِمَت تجاه مبررات التواجد البري في المناطق الساحلية اليمنية.

تنصيب السعودية شرطياً ووصياً على المنطقة العربية تمهيداً لتنفيذ مشروع "شرق أوسط جديد" بالتحالف مع كيان الاحتلال الإسرائيلي

إن طريقة نشأة المملكة السعودية كانت وستبقى مشروع تمدُّدٍ وبسطِ نفوذٍ على المنطقة ، فاحتلال سلطان نجد (عبد العزيز ابن سعود) المدعوم من المملكة البريطانية وبالتشارك مع الحركة الوهابية لبلاد الحجاز ، ثم احتلالهم مناطق شاسعة من الأراضي اليمنية ، يؤكد أن هذا الكيان مغروس في قلب الوطن العربي وفي قلب الأمة الإسلامية للسيطرة على مراكز التأثير الروحية الإسلامية والتلاعب بها ، وللعبِ دورِ دول الاستعمار ومشاريعها في إعاقة نهضة الأمتين العربية والإسلامية ، وفي تزييف وعي الشعوب وتحريف التعاليم الإسلامية عن مدلولاتِها ومقاصدها الحقيقية ، ثم في عرقلة مساعي توحُّد الأمتين العربية والإسلامية ضد كيان الاحتلال الاسرائيلي ولنصرة القضية الفلسطينية.

وقد نجحت المملكة السعودية نجاحاً كبيراً في تحقيق التثبيط وانحطاط الأهداف وفتور الإرادات لدى السلطات والحكام العرب ، وزرع الإعاقات في طريق النهضة والاتحاد ، إلى أن جاء "الربيع العربي" الذي خشيت السعودية ومن خلفها القوى الغربية من خروج الشارع من نطاق الاحتواء ، فدفعت لأن يتم الالتفاف على الخيارات الثورية للشعوب العربية من خلال مجموعة من الأدوات والآليات ، فنجحت نجاحاً نسبياً ومؤقتاً في ذلك.

إلا أن نتائج عكسية حدثت فيما كان معوَّلًا عليه غربياً وبالأخص أمريكياً وكذلك إسرائيلياً وسعودياً؛ فسوريا الدولة الأولى الراعية لتيارات المقاومة وجبهات المانعة في الوطن العربي ، تمكَّنت وعبر جيشها وحلفائها من تحدِّي الهجمة الشَّرِسة الموجَّهة ضد الدولة والأرض السورية ، فكان ذلك بمثابة المفاجأة الصادِمة لكلِّ مَنْ أعدَّ العُدة وبذَلَ المليارات من أجل إسقاط (بشار الأسد) وبالتالي سوريا بما مثلته من مشروعٍ مقاومٍ وقلعة للصمود.

ثم إنه وبذات مستوى الصدمة للقوى الدولية حدث في اليمن ،

التي خُطط فيها لتنصيب جماعة الإخوان المسلمين ممثلة بحزب (التجمع اليمني للإصلاح) ليكون الرافعة لتنفيذ مشاريع الوصاية ، إلا أن تحوُّلا في مُجْرَيات الأحداث أودى بتلك الجماعة وأدَّى إلى تغيير الموازين لصالح الطرف المقابل ، والمتمثِّل بقوة ثورية فتية بقيادةٍ حكيمة وبمشروعٍ مناهض للهيمنة والوصاية الخارجية ، ورافعٍ لشعارات التأييد لقضايا الأمتين العربية والإسلامية ، ومنها القضية المركزية "قضية فلسطين".

ولكي يتم إعادة هيبة هذه القوى الدولية المُنْكَسِرة بفعل سلسلةٍ من الخيبات والهزائم في كلٍّ من العراق وسوريا واليمن ولبنان ، كان قرار شن الحرب "العدوان" على اليمن لمحاولة إعادة كفة الموازين لصالحها وتمهيداً لتوسيع دائرة الحرب ليشمل سوريا والعراق وأية منطقة تقتضيها مصلحة المشروع الأمريكي الإسرائيلي.

أرادت السعودية أيضا من وراء ذلك الإثبات للرعاة الغربيين وعلى رأسهم أمريكا عن مقدِرتها على تحقيق انتصارٍ يمكِّنها من فرضِ الهيمنة على الوطن العربي والإسلامي ، وهو الدور الذي كان مناطا بإيران (الشاه) ، فتحقّق بذلك السعودية أمرين ،

الأول: إعادة حضور أمريكا للمنطقة بشكلٍ أكبر بعد أن كانت قد قلَّصت من اهتماماتها بالمنطقة لعدة اعتبارات ، منها التفاتها إلى خطر التنين الصيني الذي بات يهدِّد مكانة أمريكا في العالم عسكريا واقتصاديا ، والأمر الثاني: هو في أن تتمكَّن من إعادة العلاقات السعودية الأمريكية إلى المستويات الأولى بعد أن التفتت أمريكا لتقديم دول خليجية وعربية أخرى على حجم ومستوى الشراكة الأمريكية السعودية.

ثم وإكمالاً لهذا التلهُّف بالالتجاء للحضن الأمريكي والصهيوني ، روّجت أخبارٌ عن زيارةٍ قام بها (محمد بن سلمان) لكيان الاحتلال الإسرائيلي ، والتقى سراً برئيس وزرائه (بنيامين نتنياهو) حيث كشفت عن الزيارة صحيفة (ميكور ريشون) الإسرائيلية ، الأحد ١٠ سبتمبر ٢٠١٧م ، وأكدت على الزيارة صحف أخرى عالمية منها صحيفة (نوغا تارنوبولكسي)[١] ، وسواء

(١) نشر التقرير عن خبر الزيارة وكالات ومواقع وقنوات إخبارية عديدة ، منها على سبيل المثال موقع (هوف بوست) ، نقلا عن الوكالة الفرنسية ، تاريخ النشر: ١١/ ٩/ ٢٠١٧م؛ بعنوان: الوكالة الفرنسية: المسؤول السعودي الذي زار إسرائيل سراً كان محمد بن سلمان ، على الرابط:

http://www.huffpostarabi.com/2017/10/20/story_n_18330352.html .

صدقت تلك التسريبات أو لم تصدق ، فأمر الزيارة لم يعد إلا تحصيل حاصل لتأكيد حجم المقاربات العلنية التي توصَّل لها الكيانان تزامناً مع شن العدوان على اليمن ، فتكون قد تشابهت بالزيارات التي يقوم بها مرشحو الرئاسة الامريكية إلى حائط المبكى في القدس قبيل صعودهم إلى سدة الحكم في الإدارة الامريكية ، تأكيداً للولاء للصهيونية وتماشياً مع مشاريع كيان الاحتلال.

وكلما تقدم بنا الزمان في المستقبل قليلاً كلما تكشَّف كثيرٌ من الوقائع والأحداث التي تشير إلى سعي الطرفين إلى كشف العلاقات المريبة بينهم بشكل علني ، بعد أن ظلت عقودا من الزمن سرا.

عداء قديم للسعودية تجاه اليمن
تراكم وانفجر بصورة "عدوان" شامل

رغم التجاور الجغرافي بين اليمن وبلاد نجد والحجاز المسماة اليوم بالسعودية ، إلا أن تفاوتاً كبيراً في السياسات والتوجُّهات كان هو سيد الموقف بينهما ، قاد هذا التفاوت من يتربَّع على سُدَّة الحكم من آل سعود ، الذين ارتبطت نشأتهم وصعودهم منذ لحظة التأسيس للمملكة ، بالمشروع البريطاني الطامع والمتآمر على المنطقة.

كان العداء سياسيا من حيث المنطلق الى أن تطوَّرت أدوات التفرقة والنفور المستخدَمة بعناية مرحلية دقيقة ومتوغِّلة.

استُخْدِم التفاوت في الطوائف كمحرِّك ومنطلق للتأسيس لخلافات وصراعات أعم ، منها ما تحول لاحقاً إلى خلاف على الأرض عند استخدام عبدالعزيز آل سعود للقوة من البدو ومن المتعصبين دينياً ممن أُطْلِقَ عليهم بـ(الوهابيين) و (إخوان من

أطاع اللّه) ، إلى التمدُّد على أراضي الجوار ، فاحتل أرض الحجاز ، ثم اقتطع أجزاء من دول الجوار ، ثم تطوَّر الأمر بالمملكة السعودية وعبر فتراتٍ ومراحل ولا سيما بعد أن أصبحت مملكة نفطية ، وتمتلك الأموال الطائلة ، فتمكَّنت لاحقاً من التأثير والتحكم بالمجريات السياسية للدول ، ومنها وبشكل أخص اليمن ، ثم باستخدام تلك الأموال لنشر (الوهابية) على أصقاع الأرض بصورتها ومضامينها المشوِّهة للدين والمتعارضة مع الأعراف والقيم الإنسانية والعربية الأصيلة.

إلا أن اليمن ورغم كل مساعي المسخ لهويتها والضياع والانهزام لأبنائها ، والخنوع لنخبها بفعل الـ (الريال السعودي) أو بالقهر ، اغتيالاتٍ وتغييبا ومحاكماتٍ ، فقد تمكن أبناء الشعب اليمني لاحقا من تفويت الفرص وإسقاط الرهانات.

الأصالة الحضارية التي منحها اللّه لهذا الشعب وأهله أثارت حسد وغيرة هذا النظام الحاكم في السعودية؛ ولعل (روبرت د. كابلان) صاحب كتاب (انتقام الجغرافيا) بقدر ما كشف عن تحريض الأمريكان على اليمن فإنه لامس شِغاف هذا الداء حين

قال: "إن الخطر الأساسي على المملكة العربية السعودية المرتكِزة على نجد هو اليمن؛.... لن أنسى أبدا ما قاله لي خبير عسكري أمريكي في العاصمة اليمنية صنعاء: "في اليمن، هناك أكثر من عشرين مليون شخص مكافح، وذي عقلية تجارية، ومسلح تسليحا جيدا، وكل منهم يعمل بكل جدٍّ مقارنة بجيرانهم السعوديين، إنها المستقبل، وهو ما يصيب الحكومة في الرياض بالقلق"[1].

أورد الباحث في كتابه (اليمن من ربيع الثورة إلى خريف العدوان)[2] تساؤلات تستنطق أسباب هذا العداء السعودي تجاه اليمن، ومنها:

"هل للأمر علاقة بالبعد الحضاري والتاريخي المتمتعة به اليمن كمنطقة عريقة متجذرة بهويتها منذ آلاف السنيين؟ ذُكرت بأنصَع الصور في كتب المؤرخين، والكتب السماوية، وفي قصص وأبيات الشعراء والمفكرين والأدباء، وأن هذا ما تفتقر إليه

---

(١) كابلان، روبرت، انتقام الجغرافيا، سلسلة كتب "عالم المعرفة"، ط ٢٠١٥م، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب- الكويت؛ ص:٣١٣.

(٢) ص٢٧٢، ٢٧١.

السعودية ، ما يجعل المملكة تتخوَّف بصورة دائمة من مقدرة الإنسان اليمني على تهديدِ الوجود السعودي كمملكة تسلُّطية اختزلت شعبي نجد والحجاز وغيرهما تحت اسمِ أسرة بدون مرتكزات شعبية أو حضارية.

أم أن لهذا التخوف خلفية سياسية؟ لا سيما إذا ما لوحظ أن في اليمن نظاما جمهوريا هو الوحيد في المنطقة ، وليس ملكية ولا سلطنة ولا مشيخة ، وأنها تعتمد بالتالي على أساس الديمقراطية ، والتعددية السياسية ، وصندوق الاقتراع كوسيلة دستورية وحيدة لتداول السلطة ، ولو كان الأمر شكلياً.

وسبب آخر: هو أن السعودية تعرف جيداً بأن في اليمن ثروة هائلة منافسة ، بل وأن جزء من هذه الثروة (نفط ، غاز) يتم مصادرته لصالح الخزينة السعودية وبأشكال مختلفة.

وسبب آخر أيضا: هو أن السعودية تخشى أن تقوم اليمن بالمطالبة باستعادة أراضيها المحتلة من قبل السعودية والمتمثلة بـ : نجران ، وعسير ، وجيزان ، والتي احتلتها في عشرينيات القرن المنصرم.

وهل للأمر بُعدٌ طائفي .. بعد الأخذ في الاعتبار الهوية المذهبية الخاصة لليمن المناهضة وربما المناقِضة تماما لمبادئ ومرتكزات الحركة الوهابية ، لا سيما من حيث روح الثورة الراسخ والاجتهاد العقلي الرائج.

ليست هذه النقاط هي وحدها موضوع التوتر القديم والحديث بين اليمن والسعودية ، بل هناك أسباب أخرى سوف يتم التطرق لها في هذا البحث ، مع مزيد من التركيز على هذه النقاط وإثرائها بمزيد من المعلومات والدلائل.

مقدار الأهمية والحذر الذي أولته السعودية تجاه اليمن دفع بحُكَّام المملكة إلى إنشاء هيئة حكومية في السعودية يُطْلَق عليها (اللجنة الخاصة): وهي هيئة أو مؤسسة معنية بشكل كامل بالشأن اليمني ، وأنها معنية بدراسة وتنفيذ أدوات السيطرة الكاملة على مجريات الأمور في اليمن: سواء السياسية ، أو الاجتماعية ، وحتى الاقتصادية.

ومما لا شك فيه أن أبرز أدوات السيطرة التي كانت تعتمدها المملكة السعودية في سيطرتها على الشأن اليمني هو في ضخ الأموال ، وشراء الذمم ، والوجاهات والقيادات السياسية والعسكرية

والمشائخية ، وكذلك رجال الدين؛ مستغلة في ذلك حالة الفقر التي عاشتها اليمن بفعلِ وضعٍ اقتصاديٍّ هش ، كان ناتجا بطبيعة الحال عن سوء إدارة المؤسسات ، والاستثمارات ، والقدرات ، والإمكانات الطبيعية المتوفرة في باطن الأرض اليمنية ، وأن المملكة السعودية قد عملت على إحداث هذا التدهور في وضع المؤسسات؛ بافتعال المعيقات ، وإفشال أي مساعٍ -إن وجدت- لتحسين وضع المؤسسات الحكومية ، وتحديث نهج الإدارة لتلك المؤسسات.

ولعل أبرز خطوات هذا التوجه العدائي قد تمثل في إقدام المملكة وبالإشراف المباشِر على اغتيال الرئيس اليمني (إبراهيم الحمدي) المصنَّف كأفضلِ وأشهرِ رؤساء اليمن الحديث؛ لتمكُّنه من تقديمِ نموذجٍ ناجحٍ ومميز للدولة اليمنية في وضع الخطط الوطنية وتحقيق الإنجازات!

إن اغتيال الرئيس (الحمدي) الذي حكم اليمن بين "١٩٧٤-١٩٧٧م" ليس لأنه قد تمكن من امتلاك مشروع لنهضة اليمن وإخراجها من أتون الفوضى والاقتتال والفقر فقط؛ بل لأنه تمكن من إحراز نجاح كبير في تقليص نفوذ الشخصيات الموالية للمملكة

والمنفِّذة لتوجيهاتها ومشاريعها داخل اليمن ، ولا سيما من شيوخ القبائل؛ بوقوفه في مواجهة منطِقِهم المناقِض لمبدأ المواطنة المتساوية على الجميع ، وفي رفض احتكارهم ، ونظام الإقطاعية الذي كانوا يمارسونه على الأرض والبشر.

بعد اغتيال (الحمدي) ، وتعيين رئيس جديد بمباركة المملكة كان القرار السياسي اليمني قد سُلب بالكامل لصالح المملكة؛ بفعل استقواء أدواتها من شيوخ القبائل على فرضِ واقعٍ سياسي جديد".

اطمأنت السعودية لوجود هذه الأدوات في السلطة في اليمن ، ووفرت لهم دعما غير محدود ، ومن خلالهم تحكمت في القرار السيادي والسياسي والثقافي والتربوي والاقتصادي في البلد ، لكن ما إن سقط آخر أدواتها في صنعاء عام ٢٠١٤م في ثورة ٢١ سبتمبر حتى حضرت بنفسها لممارسة دورها الاستعلائي على اليمن وحاضره ومستقبله ، وإن تكن هناك من حسنة لهذا العدوان فهو أنه كشف عن عدائها القديم لليمن وعن أصابعها القذرة التي ظلت تحركها في سرية وبشكلٍ ناعم ، بيد أن سقوط آخر وكيل دفع بالأصيل لأن يظهر على مسرح الأحداث بشحمه ولحمه وطائراته وصواريخه في عدوان مارس ٢٠١٥م.

الحاجة إلى إنعاش الاقتصاد الأمريكي بافتعال حروب جديدة لازدهار تجارة السلاح وممارسة الابتزاز المتصل

تجارة السلاح من أكثر التجارات ازدهاراً في العالم ، وخاصة في نسبة مبيعاتها للشرق الأوسط!! ، وشن الحروب وتوسُّعُ الصراعات هو مادةُ ربحٍ واستثمار كبيرة (بيع السلاح يُستثمر بزهق الأرواح) !!.

السعودية نموذجاً تتربع اليوم على قمة أكثر الدول استيراداً وشراء للسلاح ، كل ذلك سيقود أي عقل بشري بأي مستوى كان من الذكاء إلى استنتاج سخافة وضحالة المبرِّرات المكذوبة التي تخترعها الأطراف المستفيدة من تجارة السلاح كعناوين تبريرية لشن الحروب.

لا شك أن الاقتصاد الأمريكي هو من الاقتصادات الأقوى في العالم ، فلديه مواردُ طبيعية وافرة ومتنوِّعة ، ولديه نشاطٌ زراعي مصنَّف بكونه الأول عالمياً ، كما أن لديهم التصنيع بشتى أنواعه ،

هـذا مكَّـن أمريكـا لأن تكـون إحـدى أهـم المـتحكِّمين بالسياسـات الدولية وحركة التجارة العالمية.

إلا أن الاقتصـاد الأمريكي يعـاني مـن ديـون داخليـة هـي الأكـبر عالميـاً ، وهـي بحاجـة إلى تنـوُّع مصـادر العملـة لإنعـاش النشـاط الاقتصادي على الـدوام خشـية مـن الركـود ، بفعـل المنافسـة القويـة من دول أخرى ، أبرزها جمهورية الصين الشعبية.

لعل ذلك يفسِّر الهدف من وراءِ اختيـارِ رجلِ أعمـالٍ ومغامراتٍ كـ(دونالد ترامب) ليكون رئيسا للولايات المتحدة الأمريكية ، فهـو الـذي اختـار شـعار "أمريكـا أولاً" ، بمـا معنـاه أنـه سيضـع المصـلحة الأمريكية فـوق كل اعتبـار ، وذلـك يعـني أنـه سيُركِّز علـى المواضيع التي ستتمكَّن أمريكا فيهـا مـن الـربح ولـيس الخسـارة ، وبمـا معنـاه أنه سيتنصلَّ عن الدور الـذي كانـت الإدارات السـابقة تحـرص علـى تقديمـه "وإن خـداعا" والمتمثـل بسياسـة التـدخل الإنسـاني في العـالم بحجـة مناصـرة القضـايا الحقوقيـة ، أو في لعـب دور الوسـيط أمـام النزاعـات والخلافـات الدوليـة ، أو دعـم الـدول الفقـيرة ، أو

الاستمرار في بناء تحالفات سياسية مع دولٍ ستقبلُ بالتبعية أصلا بدون جهد كما هو حال دول الخليج ، الذي لم يعد من مهمة لـ(ترامب) إلا ابتزازها لدفع مزيد من الأموال لسبب أو بدون سبب ، وقد أطلق على السعودية علنا وتعبيرا عن مكانتها لديهم "البقرة الحلوب".

تجارة السلاح تمثل لأمريكا ولبعض الدول الغربية رافداً كبيراً لخزائن دولهم ، لنا أن نتخيَّل مقدار ما جنته أمريكا من الحرب على اليمن نتيجة لتخويفها للسعودية من الخطر القادم إليهم من الجنوب (اليمن) ، وقبل ذلك في تخويف السعودية من الخطر الإيراني.

وقبل ذلك وبذات الاستخدام كانت أمريكا تمارس ذلك التخويف من الاتحاد السوفيتي تجاه ألمانيا الغربية واليابان وكوريا الجنوبية ودول أخرى كثيرة بغرض ابتزازها بدفع ضريبة الحماية وضريبة التصدي لذلك الخطر ، تماما كما عملت مع دول الخليج إبان حرب الخليج الأولى والثانية وبنت على أساس ذلك قواعدها العسكرية في المنطقة.

يقول (محمد حسنين هيكل) في كتابه (حرب الخليج أوهام القوة والنصر)[1]: "كانت سوق التهديد والحماية على وشك أن تدخل مرحلة فلكية من ناحية أسعارها، وفيما بعد وأثناء حرب الخليج، وصلت هذه السوق إلى حالة من الازدهار لم يسبق لها مثيل في التاريخ إلى حد أنها أصبحت في حد ذاتها تجارة مجزية:

- إن الولايات المتحدة جمعت أثناء حرب الخليج (وطبقا لكتاب الإحصاءات الاقتصادية الأمريكية) مبلغ ٥٤ بليون دولار. ولكن تكاليفها في حرب الخليج ٣١ بليون دولار-أي بربح صاف مباشر قدره ٢٣ بليون دولار.
- حصلت بريطانيا على ٦ بلايين دولار، وتركيا على ثلاثة بلايين دولار".

أما العدوان على اليمن فبحسب مجلة (فورين بوليسي)[2]

(١) هيكل، محمد حسنين، حرب الخليج أوهام القوة والنصر، ط١، ١٩٩٢م، مركز الأهرام، القاهرة؛ ص:١٥٧.

(٢) موقع قناة المنار، نقلاً عن مجلة (فورين بوليسي) تقرير بعنوان: كلفة الحرب على اليمن: السعودية تستجدي دعم الكويت ... واقتصادها على سكة الانهيار؛ تاريخ النشر: ١٠/ مارس/٢٠١٧م؛ على الرابط الإلكتروني:

http://www.almanar.com.lb/1664397.

الأمريكية فإن ما قد أنفق لتمويل الحرب على اليمن - وحتى لحظة نشر الخبر - ٧٢٥مليار دولار.

جزء منه ذهب لشراء الأسلحة ، فبحسب وكالة "رويترز" التي نقلت تقريراً[(١)] : أن ٤٢ صفقة منفصلة من العروض التسليحية الأمريكية قد قدِّمت للمملكة السعودية منذ تولي أوباما منصبه في يناير ٢٠٠٩م[(٢)] ، وأن أغلب العتاد لم يسلّم ، ما يعني أن إدارة أوباما قد تمكَّنت من تقديم أكبر عروضها منذ ٧١ عامًا من التحالف الأمريكي السعودي حيث بلغت قيمة تلك العروض من الأسلحة المتطورة أكثر من ١١٥ مليار دولار.

أما معهد ستوكهولم لأبحاث السلام العالمي "سيبري" فقد أورد أن ارتفاع نسبة واردات الأسلحة قد وصل إلى ٢٧٥ ٪ بين عامي

---

(١) أعده (وليام هارتونج) من مركز السياسة الدولية ، ومقره الولايات المتحدة؛ نقل الخبر عبر الموقع الإلكتروني (عربي٢١) ، تاريخ النشر: ٨/ سبتمبر/٢٠١٦م؛ عبر الرابط الإلكتروني: arabi21.com.

(٢) شملت العروض الأسلحة الصغيرة والذخيرة إلى الدبابات وطائرات الهليكوبتر الهجومية والصواريخ جو أرض ، وسفن الدفاع الصاروخي والسفن الحربية ، بالإضافة لتوفير واشنطن الصيانة والتدريب للقوات السعودية.

(٢٠١١ و٢٠١٥م) لتصبح المملكة السعودية في المركز الثاني عالمياً بعد الهند في استيراد الأسلحة ، هذا قبل أن تقفز لتصبح في المركز الأول عالميا في ٢٠١٥م.

تعرَّضت صفقات بيع الأسلحة من واشنطن للرياض لانتقاداتٍ من قبل عدة منظمات حقوقية ، وأبدى بعض أعضاء الكونجرس انزعاجهم من العدد المرتفع للضحايا المدنيين في الحرب على اليمن ، ورغم محاولات عديدة لبعض الأعضاء بعرقلة تلك الصفقات إلا أن العقلية الأمريكية تولي مصالحها المادية كل اعتبار ، ولو على حساب أرواح الأبرياء والنساء والأطفال[(١)].

بتاريخ ٨ سبتمبر ٢٠١٦م عرضت إدارة أوباما على السعودية أسلحة تزيد قيمتها عن ١١٥ مليار دولار بحسب تقرير نشرته وكالة رويترز[(٢)]؛ وهو الأمر الذي دفع ائتلاف مراقبة الأسلحة —وهو ائتلاف يدعو إلى

(١) على سبيل المثال في ٢١ سبتمبر/أيلول ٢٠١٦م ، طرح بعض الأعضاء مشروع عرقلة صفقة جديدة لبيع دبابات وعتاد عسكري آخر للسعودية بقيمة ١.١٥ مليار دولار ، لكن المجلس صوّت بأغلبية ٧١ صوتًا مقابل ٢٧ ضد تشريعٍ كان يهدف لعرقلة الصفقة.

(٢) ينظر رابط الخبر في موقع وكالة رويترز:

https://ara.reuters.com/article/ME_TOPNEWS_MORE/idARAKCN11D2MS .

فرض قيود أكثر صرامة على مبيعات الأسلحة –لأن يصرِّح بأن بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة تنتهك معاهدة تجارة الأسلحة لعام ٢٠١٤م ، والتي تحظر تصدير الأسلحة التقليدية التي تغذي انتهاكات حقوق الإنسان أو جرائم الحرب[١] .

وليس بعيدا صفقة العصر التي كسبت أمريكا (ترامب) منها حوالي ٤٨٠ مليار دولار ، والتي ذهب معظمها في صفقات أسلحة ، وهو أمر ليس من المتوقع أن تتخلى عنه الشهوة المادية الأمريكية قريبا ، ولو راح ضحيته مئات الآلاف من الأبرياء في هذا العالم.

---

(١) ينظر موقع رأي اليوم الإخباري على الرابط:

http://www.raialyoum.com/?p=505067 .

تبديد المخاوف الإسرائيلية حيالَ بروزِ قوى مناهضة لدولة الاحتلال ومناصرة للقضية الفلسطينية

يعلم كيان الاحتلال الصهيوني جيداً أنه محاط بكثافة مجتمعية كارِهة ورافِضة لوجوده ولغطرسته ضد جزء من الشعب العربي والإسلامي ، وهو الشعب الفلسطيني ، وهو يدرك من خلال مؤسساته البحثية والمخابراتية ، ومن الخبراء المختصين مقدارَ خطرِ وتهديدِ ما يشكِّله تحركٌ ما في مكان ما على كيانهم ووجودهم على الأرض المحتلة ، ويعرِفُ الصهاينةُ أن الشعوبَ العربية والإسلامية ينقُصُها بعضُ المقومات كوجودِ مشروعٍ ورؤية وكقوة التسليح ووحدة القيادة الحكيمة والثابتة على المبدأ ، وحضور الجماهير المستوعبة للخطر الصهيوني والماضية في التصدي له ومحاربته ، وأن هذه المقومات إذا ما توفّرت فإنه سيعني تعاظم التهديد على وجود كيان الاحتلال.

وهذا توفَّر في اليمن بعد مراحل نضالية طويلة من التبلور

والإخراج من قبل قيادة حكيمة وصادقة ومتفانية ، وبذلك تكون شروط تشكُل التهديد للعدو وتشكُّل الرفعة والنهوض للمجتمع اليمني قد توفرت فعلاً.

لذلك كان الكيان الصهيوني من السبّاقين في الترويج لما يوصف بخطرٍ جديدٍ يهدد مصالح المجتمع الدولي قادم من اليمن ، محاولا بذلك تكليب دول الغرب ضد الصعود الثوري الجديد في اليمن ، وإذكاء الاستعداء الموجود أصلا في بعض الدول العربية التي تدور في فلك أمريكا.

ولذلك كان واضحاً أن الظهور العلني للتقارب بين السعودية وكيان الاحتلال الإسرائيلي ، كان بسبب التعاون على ضرب هذا التحرك الصاعد في اليمن ، ثم إنه يفسر المشاركة المتنوِّعة في تلك الحرب ، ومنها التدخُّل المباشِر لقوات الاحتلال الإسرائيلي في العدوان على اليمن وبأكثر من وسيلة وآلية ، منها المشاركة في الطلعات الجوية والضربات ورسم خارطة المواقع المستهدفة ، والتنسيق مع المنظمات الحقوقية المتصلة لإسكاتها ، والوسائل الإعلامية الدولية للقيام بالتضليل واستخدام الخطاب المعبِّر عن أهداف وتبريرات العدوان.

إن التأخُّر في حسم المعارك هو ما دفع بتلك العلاقة للبروز أكثر إلى العلن ، وإن التورُّط الكبير والعلقة التي وجدت السعودية نفسها عالقة فيها ، في ملفات كثيرة وفي أقطار عربية عديدة ، قد دفعها إلى الارتماء أكثر إلى حضن الشيطان بدون إدراك أن ذلك سيزيدها عزلة وضعفا وتشتتا لخياراتها أمام الشعوب المحيطة بها.

في دراسة نشرها (مركز أبحاث الأمن القومي) في تل أبيب أشير فيها إلى أن "العلاقات العادية التي كانت تجمع الكيان الإسرائيلي بالسعودية تطورت بشكل كبير في الآونة الأخيرة نتيجة المصالح المشتركة التي تجمع الطرفين" ، وبأن: "الكيان الإسرائيلي لعب دورًا كبيرًا في تسهيل عمليات تصدير الأسلحة الأمريكية إلى السعودية؛ الأمر الذي يشير إلى أن الحكومة الإسرائيلية تأمن الرياض ولا تشعر بأي تهديدٍ منها"(١).

وبذلك يكون الاعتقاد السائد بأن الخطر المحدق بها هو ذات الخطر المحدق بكيان الاحتلال الإسرائيلي؛ الأمر الذي يوجب التشارك

(١) ينظر: مقالة (علاقة السعودية مع الكيان الإسرائيلي؛ علاقة مصالح أم علاقة مصير؟) ، في موقع وكالة أنباء فارس ، على الرابط:

http://ar.farsnews.com/viewpoint/news/13950323000512 .

والتعاون والتنسيق لمواجهة ذات الخطر ، وقد عبر عن هذا الخطاب وهذه اللغة أحد المقالات التي نشرتها صحيفة (يديعوت أحرونوت) ، للكاتب (يارون فريدمان) بعنوان: "أنصار الله مأزق إسرائيلي سعودي" ، أشار فيه إلى أن وصول أنصار الله إلى منطقة باب المندب وعدن ، يمثل تجاوزاً للخطوط الحمراء ، وأنه "في حال لم تتمكّن السعودية من تصفية الكيان الحوثي فسيأتي اليوم الذي يقدِّم فيه الحوثيون المساعدة لحزب الله ، في حال حصل ذلك فإن مشكلة السعودية ستصبح مشكلة إسرائيل أيضا"[1].

كما عبر عن ذلك رئيس المخابرات العسكرية الإسرائيلية (هيرتسي هاليفي) بقوله: "مصالح السعودية تقترب من مصالحنا" — وأثنى على وجود السعودية في "قيادة الدول السنية البراغماتية" ، وأبدى (هاليفي) انبهاره بما وصفها بـ"الظاهرة المثيرة" ، المتمثلة في "اقتراب مصالح بعض هذه الدول السنّية العملية من مصالحنا" ، معتبراً ذلك "فرصة" ، وأن: "هناك ملك

(١) ينظر موقع جريدة الأخبار اللبنانية على الرابط:

http://www.al-akhbar.com/node/266526.

نقلا عن صحيفة يديعوت أحرونوت ،١٦/١٠/٢٠١٦م.

مختلف وهناك شبكة دعم تحيط به" ، مضيفًا أن "السعودية أكثر ميلًا للمبادرة ، وتطمح لقيادة المعسكر السنّي في الشرق الأوسط ، إنّها البلد الذي ربّما اتّخذ الموقف الأقوى من إيران في الشرق الأوسط"[1] .

أصبح من الواضح - أمام هذا التوجه العلني والحامل للكثير من الجرأة على نقض المسلَّمات والمحظورات المتعارف عليها لدى شعوب المنطقة حيال التطبيع بل والتشارك والاندماج في التوجهات مع كيان الاحتلال الاسرائيلي - أن هذه السياسة قد اعتَمَدَت على توسيع فجوة الخلاف بين أطياف المجتمعات العربية والإسلامية وبين الدول كخطوة أولى ، ثم بعقد تحالفات ومشاريع اقتصادية وتعاونٍ عسكري مع أحد طرفي ذلك الانقسام.

يلاحظ من الطرح سابق الذكر أنه المشروع الذي نظَّر له (شمعون بيريز) في كتابه (الشرق الأوسط الجديد)؛ إذ يستند في «برنامج مصالح» إلى رؤية مفادها: أن «عدو عدوي يمكن أن يكون

(١) الخميس ، الموافق ١٥-٠٦-٢٠١٦م الموقع الإلكتروني لرويترز:

http://ara.reuters.com .

شـريكي» ، وأن يـتم "تعزيـز مشـاريع إقليميـة ضـخمة في مجـالات التكنولوجيا والتجارة والزراعة ، كما سيضخّ ذلك تمويلًا من العالم إلى الشـرق الأوسـط" ، موضـحاً في معـرض طرحـه لمشـروعه بـأن هناك نماذج لإقامة مثل هكذا تعاون أو تحالف بضربه لمثالٍ يؤكِّد إمكانيـة نجـاح هـذا التعـاون قـائلا: إن «شـركات إسـرائيلية قـد سـاعدت فيمـا مضـى الشـركة السـعودية (أرامكـو) في مواجهـة هجمات (سايبر) الإيرانية" [١] .

تتالـت التصـريحات بصـورة غـير متوقفـة ، متضـمِّنة لكـثير مـن الثنـاء والتشـجيع لاسـتغلال فرصـة الحاجـة السـعودية البالغـة - كإيهـام وتخويـف مـدروس - لحلفـاء يسـاهمون في حمايتـها علـى قاعـدة "عـدو صـديقي عـدوي" وعلـى تشـارك المخـاوف وتشـارك الأهداف.

"مناحيم ناحيك نفوت" نائب رئيس الموساد السابق "صرح بأن

---

(١) ينظـر مقالـة: إسـرائيل تحمـي السـعودية مـن هجمـات سـايبر ، نشـر في جريـدة الأخبـار اللبنانية ، العدد٢٩٤٩ الإثنين ١ آب ٢٠١٦ ، موجود على الرابط:

http://www.al-akhbar.com/node/262392 .

السعودية ليست عدواً ، وهو ما تبلور في إسرائيل في ستينيات القرن الماضي" ، وأنه: "يوجَد في السعودية أصدقاء وشركاء كثيرون ، وهم لا ينظرون إلينا النظرة إلى العدو". وساق قائلًا: "الصورة الموجودة لدينا بأنّ الدول العربية تريد تدمير إسرائيل ، هي صورة غير صحيحة ، وبالتأكيد غير موجودة اليوم ، مُشيراً إلى أنّ أصل العلاقة الإسرائيلية مع العالم العربيّ كانت محلًا للصراع لدى العرب ، فإسرائيل دولة منظمة وثقافية وعلى علاقة قوية جداً بأمريكا وهي تساهم في استقرار الشرق الأوسط"[١].

لا يمكن قياس عمق العلاقة بين الكيان الإسرائيلي والسعودية بالصور التي تنتشر بين الحين والآخر لدبلوماسيين سعوديين زاروا الكيان الإسرائيلي ، فالعلاقة أصبحت استراتيجية ومتينة ، وما دل عليها هو حادثة جزيرتي (تيران وصنافير) حيث قامت السعودية بأخذ الجزيرتين من مصر في معاملةٍ أثارت الدهشة ، ولكن في الحقيقة المعاملة هذه كانت خدمةً للكيان الإسرائيلي الذي يحلم

---

(١) من تقرير نشره الموقع الإلكتروني "رأي اليوم" بتاريخ ١٩ مارس ٢٠١٦ ، وبتاريخ ١٤ / أغسطس ، ٢٠١٦م ، ينظر على الرابط:

http://www.raialyoum.com/?p=499118 .

بالتحكم بهاتين الجزيرتين ، واستيلاء السعودية عليهم يعادل استيلاء السلطات الإسرائيلية على هذه المنطقة.

ما حدث مؤخرا من تسريب خبر زيارة ابن سلمان لتل أبيب ، والسماح لصهيوني بتدنيس المسجد النبوي الشريف ، والتناغم العلني بين الرياض وأبو ظبي من جهة وتل أبيب من جهة أخرى ، والتأكيدات الصهيونية المستمرة بوجود علاقات سرية مع دول عربية توصف بـ(المعتدلة) ، كل ذلك يشير بوضوح إلى سعي تلك الأطراف إلى إعلان التطبيع؛ وهو الأمر الذي يفسر التشارك والتحالف في هذا العدوان على اليمن.

في خطابه في ذكرى عامين على الصمود بتاريخ ٢٦ مارس ٢٠١٧م ، اعتبر السيد عبدالملك الحوثي أن العقل المدبِّر لهذا العدوان ، والمتحكِّم ، والمشرِف والآمِر هم الأمريكان ، وأن الصهاينة يمثِّلون قلبَه ووجدانه ، وأن نظامي السعودية والإمارات هم أدوات التنفيذ ليس إلا ، وفي معرض شرحه لأسباب استهداف هذا الشعب قال: "شعبٌ يهتف الكثير فيه بـ(الموت لأَمريكا) و

(الموت لإسْرَائيْل) هو شعبٌ يتمدد في أوساطه بين كُلّ مكوناته الحرة ، ويتجذر في أبنائه رجالاً ونساءً العداءُ الشديد لإسْرَائيْل ، الاهتمامُ الكبير بالقضية الفلسطينية ، المناهَضة للهيمنة الأجنبية على المنطقة وعلى البلد نفسه ، فإذاً شعبٌ كهذا مستهدَفٌ" ، كما ذكر أنه مستهدَفٌ من أجل موقعه الجغرافي الهام ، مبينا أن هدف أمريكا من العدوان هو ضربُ كيانِ المنطقة بضرب شعوبها ، والتفكيكِ لكياناتها ، والإضعافِ والإفساد لمكوناتها ، والحصول على ثرواتها بمبيعات الأسلحة وغيرها.

أضاف في ذات الخطاب أن "الإسْرَائيْلي يحسب هذه الحسابات ويحسب أيْضاً أن هذه الأحداث تلهي الأُمَّة عنه ، تشغل الأُمَّة عنه ، تعطيه الفرصة ليستقر ويشتغل ليثبِّت وجوده ، ويمكّن حضوره في المنطقة ، وليصبحِ له نفوذٌ أكْبَر على مستوى المنطقة بكلها تحت عنوان أنه حليفٌ لأولئك الأعراب" ، وأنه "سيوفِّر لنفسه حمايةً من خلالهم هم ، وهم يخوضون معركته ضد كُلّ القوى التي يراها عدوةً له ، يخوضون معركة الإسْرَائيْلي بعناوين عربية ، وبعناوين زائفة ، وبتبريراتٍ زائفة".

لم يعد غريباً في هذه المرحلة من تأريخ العلاقة السعودية الصهيونية ، أن يصرح (بن سلمان) الحاكم الفعلي للمملكة بتاريخ ٢٠١٧/١١/٢٦م ، بأن "الحرب على اليمن ستستمر حتى لا يكون هناك حزب الله آخر على الحدود الجنوبية للمملكة" على حد وصفه.

اختلاق مجد لـ "محمد بن سلمان" باعتباره قائد الانتصار، تمهيداً لتنصيبه ملكاً

تحققت مؤخَّراً مقدِّمات ذلك التنصيب ولكن من دون وجودٍ لأيِّ انتصار؛ إلا أن ذلك أوضح صدقية المؤشِّرات التي كان قد توصَّل لها الكثير من المتابعين ، حول وجود نوايا ذاتية لدى الملك سلمان وغربية لدى أمريكا ، بعد إغرائها بمئات المليارات كثمن القبول به محظيا لديها ، ولتلميع صورة (محمد بن سلمان) وتقديمه في كثير من المؤتمرات والاجتماعات الدولية باعتباره الرجل الأول في المملكة ، كما قُدِّم في ما سمي بـ (عاصفة الحزم) بأنه القائد العسكري الأول للمعركة ، والترويج لصورته وهو يدير المعارك من غرفة عمليات مشتركة مع الأمريكان متأملا في مسارات المعارك ، وآمراً لتحرك الجيوش؛ وسواء كان ذلك توجهاً داخلياً أو توجيهاً خارجياً "أمريكيا" فإنه سيعني بداهة أن الرجل مدفوع ومعوَّل عليه لتنفيذ نقلة في شكل النظام وتحوُّلٍ ما على

الواقع الاجتماعي بما يُسهِّل ويُمَهِّد للانفتاح على كيان الاحتلال الاسرائيلي ، ولتنفيذ مشاريع جديدة معدة سلفاً حيال الشرق الأوسط الجديد.

فـ(محمد بن سلمان) كان قد برز من الوهلة الأولى باعتباره قائد المعركة على اليمن وبالتالي الانتصار فيما لو تحقق ، كما ظنت الأطراف الداعمة لصعوده إلى سدة الحكم ، فإنه سيقدمه كقائد لا يقهر ، فيتسنى تنصيبه ملكاً للمملكة خلفاً لوالده بيسر وبدون أي اعتراض أو تجرؤ على الرفض من أي طرف داخل الأسرة الحاكمة أو خارجها.

إلا أن صعوبة الحسم وجلادة الخصم المتمثل في الجيش واللجان الشعبية اليمنية ، قد أربكت كل المخططات والآمال الطامعة باليمن ، والطامحة بتمدُّد الاستحواذ على الوطن العربي ككل ، استكمالاً للاستحواذ السابق الذي تم على جامعة الدول العربية ، ومنظمة التعاون الإسلامي ، ومجلس التعاون الخليجي ، بعد غياب وتصفية ما تبقى من قادة وزعماء الصف القومي الغيور

نسبياً لقضايا الوطن العربي والاسلامي.

تجدر في هذا الصدد الإشارة للخلاف الحاصل داخل أروقة الأسرة الحاكمة بين أجنحة الحكم ، والذي وصلت حدته إلى عزل ولي العهد الأول والثاني وهو خلاف قديم برز عبر فترات متفاوتة ، ولكنه كما يبدو قد وصل إلى ذروته في فترة صعود الملك سلمان ، والذي يمثل الطرف الأول فيه (السديريون) (وهم أبناء الملك المؤسس عبدالعزيز من ذات الأم وهي: "حصة بنت أحمد السديري") ، والذي يكون الملك الحالي "سلمان بن عبدالعزيز" منهم ، والجناح الآخر هم أبناء عبد العزيز من أمهات أخرى ، والذي كان منهم الملك السابق (عبدالله بن عبدالعزيز) الذي والدته من قبائل (شمَّر).

برز الخلاف بحديته في عهد الملك (عبدالله) ، الذي أدرك مبكِّراً وجود مساعٍ لتغليب كفة الطرف الآخر ، فقام بتشكيل مجلس للبيعة استحدث من خلاله منصبا جديدا أسماه (ولي ولي العهد) ، عين فيه الأمير (مقرن بن عبدالعزيز) وذلك خشية من

أن يتم تنحيته من قبل الملك سلمان قبل أن يصله الدور بحسب النظام الداخلي المتَّبع في حكم المملكة ، وهو ما حدث فعلاً.

فبعد وفاة الملك عبدالله وتنصيب الملك سلمان ملكاً ، قام بدوره بتحقيق ذات مخاوف الملك عبدالله بعزله لولي العهد (مقرن) وتعيين (محمد بن نايف) بدلا عنه ، و (محمد بن سلمان) وليّ ولي العهد ووزيراً للدفاع ، ثم مؤخّرا تمَّ عزلُ وليِّ العهد (محمد بن نايف) وتنصيب (محمد بن سلمان) بدلا عنه ، تمهيداً لأن ينصب ملكاً للمملكة السعودية في أقرب وقت ممكن.

تمَّ ذلك من خلالِ خُطواتٍ متدرِّجة بدأت بإقصاء الموالين والمحيطين بمنافسي (بن سلمان) حتى إذا تهيأت له الطريق ضرب ضربته النهائية في نقل الحكم من ذرية (عبدالعزيز) عموما إلى فرع سلمان خصوصا ، وزيادة في تسهيل عملية الوصول زج (بن سلمان) تحت عنوان محاربة الفساد ببعض بني عمومته في الاعتقال ، لتحقيق إقصائهم عن مواقع النفوذ والتأثير ، واستحواذا على ما بأيديهم من أموال.

ومع ذلك فلا يمكن بحال الاستهانة بحجم الخلاف الذي قد يترتب على هذا الانتقال من فرع إلى فرع آخر في عائلة حاكمة يبلغ أمراؤها بالآلاف ، لا سيما وأن ملامح هذا الصراع كانت قد ظهرت للعلن بمقتل الملك (فيصل) من قبل أمير آخر من الأسرة كان يخبئ شعوراً بالحقد على الملك فيصل الذي نال مكانة ، رأى هذا أن غيره من أفراد الأسرة أحق بها منه.

وجدت الأسرة الحاكمة نفسها وبالتأقلم المرحلي مع موقعها بين الأقطاب الدولية أن قد ابتكرت حلا ينهي الحدية في النزاع بين أطراف التصارع البيني داخل الأسرة ، تمثل ذلك بالالتجاء إلى حسم الخلاف من خلال التسابق لنيل رضا السيد الأمريكي ، فبمجرد إرسال الإشارات الأمريكية المائلة لطرف من الأطراف أو لأمير من الأمراء يكون ذلك ملزماً للبقية بالالتزام ، والصمت ، كما حدث مؤخَّراً في الصعود السريع للأمير (محمد بن سلمان) وهو صعود غير سوي ومتجاوز للعرف المتَّبع في تنصيب ولاة العهد والملوك بحسب توصية المؤسس (عبدا العزيز آل سعود) ، لكن لأن

أمريكا قد أدركت أمر هذا الخلاف مبكراً فقد استثمرته أيما استثمار ، فقبولها بالأمير الصاعد تطلَّب دفع ضريبة مهولة من الأموال والهدايا بمئات المليارات من الدولارات.

لا يمكن بحالٍ اعتبارُ هذا السبب منفرداً غاية وهدفاً بحد ذاته إلا في مساهمته بزخم إضافي لجذوة الحرب وطاقتها المتوازية مع طموحِ شابٍّ مغمور بأفلام الأساطير الأمريكية عن البطل (رامبو) مفتول العضلات الذي يحارب في أرضٍ ليست أرضه ، ويقوم بقتل الآلاف من شعبها لا لهدفٍ سوى إرضاخها لسطوته من دون أن تنفذ ذخيرته ، أو يصيبه مكروه ، ليتفاجأ آخر المطاف (رامبو العرب) بأنه لا انتصار له ، وأنه قد خسر الرهان مع السيد الأمريكي في اليمن الأبي والمتحدي والمقاتل على أرضه وهويته وحضارته ومبادئه وعقائده.

الخاتمة

بما تقدم يتبين أن الأسباب الحقيقية للعدوان السعودي الأمريكي على اليمن هي:

- تقويض "ثورة ٢١ سبتمبر" بعد تمكنها من إسقاط رهانات دول الهيمنة والوصاية على اليمن ، سواء بالفعل المباشر أو بالتداعي التلقائي.
- تنفيذ مخطط تقسيم اليمن إلى ستة أقاليم بالقوة المفروضة دولياً.
- توجيه رسائل ردع لدول إقليمية منها إيران وسوريا.
- فرض الوصاية على ثروات اليمن الطبيعية وتنفيذ مشاريع اقتصادية متصلة.
- السيطرة على مضيق باب المندب والجزر اليمنية الهامة.
- تنصيب السعودية شرطيا ووصيا على المنطقة العربية تمهيداً لتنفيذ مشروع "شرق أوسط جديد" بالتحالف مع كيان الاحتلال الإسرائيلي.

- عداء قديم للسعودية تجاه اليمن تراكم وانفجر بصورة "عدوان" شامل.
- الحاجة إلى إنعاش الاقتصاد الأمريكي بافتعال حروب جديدة لازدهار تجارة السلاح وممارسة الابتزاز المتصل.
- تبديد المخاوف الإسرائيلية حيال بروز قوى مناهضة لدولة الاحتلال ومناصرة للقضية الفلسطينية.
- اختلاق مجد لـ "محمد بن سلمان" باعتباره قائد الانتصار ، تمهيداً لتنصيبه ملكاً.

فهرس المحتويات

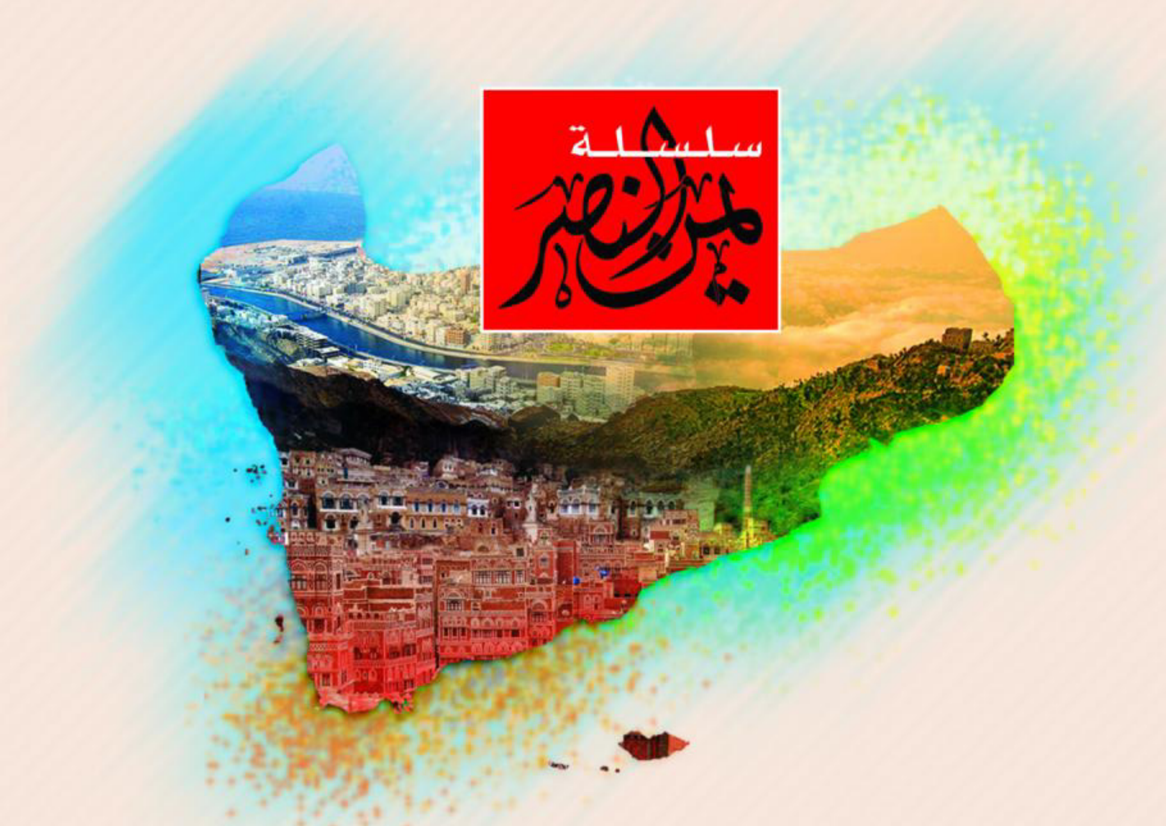
مقدمة سلسلة يمن النصر ٣
المقدمة ٩
ذرائع دول العدوان ١٦
١-ففيما يتعلق بـذريعة "استعادة شرعية هادي": ١٦
٢-فيما يتعلق بإيقاف التمدُّد الإيراني: ١٩
٣-وأما التبرير بحماية الممرّات الدولية والملاحة فيها: ٢٠
٤-وأما ما يتعلق بالأمن القومي العربي والخليجي: ٢١
بطلان الاستناد القانوني لشن العدوان على اليمن ٢٤
الواقع الإقليمي والمحلي عشية العدوان ٣٣
أسباب العدوان الواقعية ٣٨
تقويض "ثورة ٢١ سبتمبر" بعد تمكنها من إسقاط رهانات دول الهيمنة والوصاية على اليمن، سواء بالفعل المباشر أو بالتداعي التلقائي ٣٩
إنجازات أغضبت دول الوصاية الخارجية ٤٧
١-محاربة التنظيمات الإرهابية: ٤٧
٢-إفشال مخطَّط تقسيم اليمن إلى ستة أقاليم: ٤٩
٣-إسقاط أدوات العمالة لقوى الهيمنة من ساسة ومشايخ وعسكر ٥٣
٤-استقلال القرار السياسي ومنع السفارتين الأمريكية والسعودية من التدخل في الشؤون الداخلية للبلد ٥٥
٥-تحرير ملف الطاقة (بترول وغاز) من القيود المفروضة سعودياً: ٥٦

٦- الكشف عن خلايا إجرامية لتصفية الخِبرات والنُّخَب الفاعلة: ٥٧
٧-فضح مخطَّط تدمير الجيش بدعوى (هيكلة الجيش اليمني)، وتدمير ترسانته الصاروخية وإسقاط طائراته الحربية: ٥٨
٨- كشف وتعرية مزاعم القِوى الداخلية العاملة على إعاقة التوصُّل لتسوية سياسية واستقرارٍ أمني داخل البلد:................................... ٦٠
تنفيذ مخطط تقسيم اليمن إلى ستة أقاليم بالقوة المفروضة دولياً................ ٦٢
توجيه رسائل ردع لدول إقليمية منها إيران وسوريا ٦٧
فرض الوصاية على ثروات اليمن الطبيعية وتنفيذ مشاريع اقتصادية لدول العدوان ٧٣
السيطرة على مضيق باب المندب والجزر اليمنية الهامة......................... ٨٢
تنصيب السعودية شرطياً ووصياً على المنطقة العربية تمهيداً لتنفيذ مشروع "شرق أوسط جديد" بالتحالف مع كيان الاحتلال الإسرائيلي ٨٦
عداء قديم للسعودية تجاه اليمن تراكم وانفجر بصورة "عدوان" شامل ٩١
الحاجة إلى إنعاش الاقتصاد الأمريكي بافتعال حروب جديدة لازدهار تجارة السلاح وممارسة الابتزاز المتصل.. ٩٨
تبديد المخاوف الإسرائيلية حيالَ بروزِ قوى مناهضة لدولة الاحتلال ومناصرة للقضية الفلسطينية... ١٠٥
اختلاق مجد لـ "محمد بن سلمان" باعتباره قائد الانتصار، تمهيداً لتنصيبه ملكاً....... ١١٥
الخاتمة.. ١٢١
فهرس المحتويات.. ١٢٣

"تحَـرّكٌ كهذا، رأسه أَمريكا، وقلبه إسْرَائيْل، وأياديه قوى العمالة والارتهان وقوى التخريب في المنطقة، لن يكون إلَّا ضمن المُخَطّطات الأَمريكية والإسْرَائيْلية، ضمن مشاريع الهيمنة والاستهداف لهذه المنطقة من قبَل أَمريكا وإسْرَائيْل، فإذاً هذا العدوان بالتالي هو غزوٌ استعماريٌّ تدميري يستهدف الشعب اليمني المسلم، الشعب نفسه كشعب من أَهَمّ شعوب المنطقة، وكجزء من الأُمَّة، يحسب الأَعْدَاءُ حسابَه، اهتمامهَ بقضايا أمته الكبرى، في موقفه من إسْرَائيْل، في توجُهِه الحر، وفي توجهه نحو الاستقلال".

السيد القائد عبدالملك بدر الدين الحوثي

خطاب ذكرى مرور عامين من الصمود ٢٦ مارس ٢٠١٧م



كتابات توثِّق جذور وأسباب العدوان السعودي الأمريكي على اليمن،
وفظاعة مظاهره وانفراد عملائه ومرتزقته في الحقارة ومستوى الخيانة،
وتحكي فرادة الشعب اليمني في عبقرية الصمود، وتميُّز المواجهة، وجدارة النصر.

